

بنك الإثمار ش.م.ب.

البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

الصفحات	المحتويات
4 - 3	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
7 - 5	تقرير مجلس الإدارة
11 - 8	تقرير مدققي الحسابات المستقل
12	بيان المركز المالي الموحد
13	بيان الدخل الموحد
15 - 14	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
16	بيان التدفقات النقدية الموحد
18 - 17	بيان التغيرات في حسابات الإستثمار المقيدة الموحد
73 - 19	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

**تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال بنك الإثمار ش.م.ب (م) وشركاته التابعة عن السنة المالية
من 8 جمادى الآخرة 1444 إلى 18 جمادى الآخرة 1445 هـ الموافق 1 يناير 2023 إلى 31**

ديسمبر 2023

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه
أجمعين، وبعد...

فإن هيئة الرقابة الشرعية لبنك الإثمار ش.م.ب (م) وشركاته التابعة (البنك) قد قامت خلال السنة المالية
المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بما يلي:

- 1- إصدار الفتاوى والقرارات الشرعية المتعلقة بمنتجات وأعمال البنك، وتعميمها من خلال إدارة التنسيق
والتنفيذ الشرعي، ومتابعة تنفيذها من خلال إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، مع توجيه الإدارات
المختلفة إلى مزيد من العناية بالأحكام الشرعية للمعاملات.
 - 2- دراسة آليات التمويل والاستثمار والمضاربات المختلفة وإعداد مستنداتها مع الإدارات المختصة
بتطوير وعرض المنتجات.
 - 3- فحص دفاتر الحسابات والسجلات والمعاملات ومراجعة بعض عيناتها من خلال إدارة التدقيق
الشرعي الداخلي وفقاً لمعايير التدقيق الشرعية المعمول بها.
 - 4- التحقق من مصادر الدخل والنفقات وذلك من خلال مراجعة الميزانية العمومية الموحدة وبيان الدخل
الموحد ومجمل الأعمال المصرفية للبنك.
 - 5- الاطلاع والموافقة على التقارير الشرعية التي تصدر عن إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي وإدارة
التدقيق الشرعي الداخلي بالبنك والمدقق الخارجي على الالتزام الشرعي.
- لقد راقبنا المبادئ المعتمدة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي نفذها البنك خلال الفترة المالية
المنتهية في 31 ديسمبر 2023، كما قمنا بالمراقبة لإبداء رأينا عما إذا كان البنك قد التزم بأحكام ومبادئ
الشريعة الإسلامية والفتاوى والقرارات التي صدرت من قبلنا، وقرارات الهيئة الشرعية الاستشارية
والأنظمة والتعليمات الصادرة من مصرف البحرين المركزي.
- إن مسؤولية التأكد من أن البنك يعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية تقع على إدارة البنك، أما
مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء رأي شرعي مستقل بناء على مراقبتنا لعمليات البنك، وفي إعداد تقرير لكم.
وبناء عليه تقرر هيئة الرقابة الشرعية ما يلي:

فيما يخص أعمال البنك عامة:

- أ- أن مجمل أعمال وأنشطة البنك الاستثمارية والتمويلية وخدماته المصرفية تمت وفق مبادئ وأحكام
الشريعة الإسلامية وحسب العقود النمطية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.
- ب- أن حساب تخصيص وتوزيع الأرباح والخسائر في حسابات المضاربة متوافق مع أحكام ومبادئ
الشريعة الإسلامية.
- ج- قام البنك بتجنب المكاسب المستحصلة من مصادر محرمة شرعاً تخص أعمال البنك وأنشطته
المصرفية إلى حساب الخيرات.

نشاء



**تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال بنك الإثمار ش.م.ب (م) وشركاته التابعة عن السنة المالية
من 8 جمادى الآخرة 1444 إلى 18 جمادى الآخرة 1445 هـ الموافق 1 يناير 2023 إلى 31
ديسمبر 2023**

- د- يتم حساب الزكاة وفق المعيار الشرعي للزكاة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وحيث إن حسابات البنك مجمعة تحت الإثمار القابضة فإن حساب الزكاة يدرج في البيانات المالية الموحدة للإثمار القابضة.
- هـ- يتم الإفصاح عن الإيرادات والنفقات والمكاسب غير الشرعية في بيانات شركة الإثمار القابضة، حيث إن حسابات البنك مجمعة تحتها.

ما تم تحويله إلى بنك الإثمار بعد إعادة الهيكلة:

قامت الهيئة بمراجعة هيكله البنك وشركاته التابعة بعد تأسيس الشركة القابضة وإدراج بنك الإثمار ش.م.ب (مقفلة) للأعمال المصرفية في كل من البحرين وباكستان. وحيث إن حسابات البنك جزء من حسابات شركة الإثمار القابضة فإن هيئة الرقابة الشرعية توجه المساهمين الرجوع إلى تلك الحسابات.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق البنك والقائمين عليه إلى ما فيه العناية بالخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية والالتزام بمقتضاها ومتابعة تنفيذها والتوفيق لما يحبه ويرضاه. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

صدر هذا التقرير في يوم الأحد 1 شعبان 1444 هـ الموافق 11 فبراير 2024 م.

عضو الهيئة
فضيلة الشيخ نظام يعقوبي

عضو الهيئة
فضيلة الشيخة آله عصفور

عضو الهيئة
فضيلة الشيخ أسامة بحر

رئيس الهيئة
سماحة الشيخ عبدالله المنيع



تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

يقدم أعضاء مجلس الإدارة تقريرهم عن أنشطة بنك الإثمار ش.م.ب. (م) ("البنك") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، مع البيانات المالية الموحدة المدققة للبنك وشركائه التابعة (معاً "المجموعة") للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

الأنشطة الرئيسية

تأسس بنك الإثمار ش.م.ب. (م) ("البنك") في مملكة البحرين في 12 مايو 2016 كشركة مساهمة مقفلة ومسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب السجل التجاري رقم 1-99336 وفي 14 أغسطس 2016 حصل البنك على رخصة مصرف تجزئة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي وبخضع لإشرافه. كجزء من إعادة هيكلة بنك الإثمار ش.م.ب. (الآن شركة الإثمار القابضة ش.م.ب.) تم تحويل الموجودات والمطلوبات المحددة إلى البنك في 2 يناير 2017. بتاريخ 22 يوليو 2022، تم الانتهاء من بيع وحدة العمليات المصرفية للأفراد لبنك السلام ش.م.ب.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للمجموعة في مجموعة كبيرة من الخدمات المالية التي تشمل الأعمال المصرفية التجارية والأعمال المصرفية الاستثمارية والأعمال المصرفية الخاصة.

المركز المالي الموحد والنتائج

تم عرض المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023، بالإضافة إلى النتائج الموحدة لنفس السنة المنتهية في البيانات المالية الموحدة المرفقة.

حققت المجموعة صافي ربح 3.96 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 متعلقة بمساهمي المجموعة، مقارنة بصافي ربح 3.1 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. وبلغ إجمالي الموجودات كما في 31 ديسمبر 2023 ما قيمته 2,330.8 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2022: 2,309.6 مليون دينار بحريني).

بلغ معدل ملاءة رأس المال الموحد للمجموعة 13.95٪ كما في 31 ديسمبر 2023 (31 ديسمبر 2022: 13.21٪)، مقارنةً بالحد الأدنى حسب المتطلبات الرقابية البالغ 12.5٪. ويبين الإيضاح رقم 36 من البيانات المالية الموحدة المرفقة أرصدة المجموعة الموزونة بالمخاطر ورأس المال النظامي.

أعضاء مجلس الإدارة

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023:

صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل (رئيس مجلس الإدارة)

السيد تونكو يعقوب خيرا

الدكتورة أماني خالد بورسلي

الشيخ محمد عبدالله عبدالكريم الخريجي

السيدة الهام إبراهيم عبدالله حسن

السيد محمد عبدالرحمن بوجبري (استقال اعتباراً من 31 ديسمبر 2023)

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته، واستناداً إلى أحكام المادة رقم (188) من قانون الشركات التجارية، والمادة رقم (125) من اللائحة التنفيذية للقرار رقم (3) لسنة 2022، يبين الجدول أدناه مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

تقرير أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (يتبع)

أولاً: تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

بنال المصروفات	المجموع الكلي (لا يشمل بنال المصروفات)	مكافأة نهاية الخدمة	المكافآت المتغيرة					المكافآت الثابتة					الاسم	
			المجموع	أخرى **	خطط تحفيزية	Bonus	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	المجموع	أخرى *	رواتب	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس		
														أولاً: الأعضاء المستقلون
-	15,834	-	-	-	-	-	-	15,834	-	-	-	15,834	-	الدكتورة أماني خالد بورسلي
-	15,834	-	-	-	-	-	-	15,834	-	-	-	15,834	-	السيدة إلهام إبراهيم عبدالله حسن
-	15,834	-	-	-	-	-	-	15,834	-	-	-	15,834	-	تونكو يعقوب خيرا
														ثانياً: المديرين غير التنفيذيين:
-	9,084	-	-	-	-	-	-	9,048	-	-	-	9,084	-	صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
-	9,084	-	-	-	-	-	-	9,048	-	-	-	9,084	-	الشيخ محمد عبدالله الخريجي
														ثالثاً: الأعضاء التنفيذيون:
-	15,834	-	-	-	-	-	-	15,834	-	-	-	15,834	-	السيد محمد عبدالرحمن بوجيري (استقال اعتباراً من 31 ديسمبر 2023)
-	81,432	-	-	-	-	-	-	81,432	-	-	-	81,432	-	المجموع

ملاحظة: جميع المبالغ موضحة بالدينار البحريني

المكافآت الأخرى:

* وتشمل المزايا العينية - مبلغ معين - مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).

** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (بتم ادخال القيمة) (إن وجدوا).

ملاحظة:

1- ليس لدى البنك أي مدفوعات مكافآت متغيرة أو مكافآت نهاية الخدمة أو مخصصات مصروفات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة. علاوة على ذلك، لا توجد مكافأة مقترحة للسنة.

بنك الإثمار ش.م.ب.

تقرير أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (يتبع)

ثانياً: تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:

المجموع الكلي	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام 2021	مجموع المكافآت المدفوعة (البونوس)	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	الإدارة التنفيذية
856,445	-	22,342	834,103	أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**

ملاحظة: جميع المبالغ موضحة بالدينار البحريني

ملاحظة:

1. شملت المكافأة الإجمالية مبلغ 8,596 دينار بحريني كمكافأة نقدية، و13,746 دينار بحريني كمكافأة على أساس الأسهم.
2. تفاصيل المكافآت تستثني أي مكافآت مجلس إدارة، مكتسبة من قبل الإدارة التنفيذية من دورها في الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة الأخرى.

أرباح الأسهم

لم يتم توزيع أرباح لعام 2023 (2022: لا شيء).

المدققون

يوصي مجلس الإدارة تعيين السادة كي بي إم جي فخر و كمدققين خارجيين للبنك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بعد أخذ موافقة الجهات التنظيمية والمساهمين.

بالنيابة عن مجلس الإدارة



إلهام حسن
عضو مجلس الإدارة



صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة
13 فبراير 2024



تليفون : +973 17224807
فاكس : +973 17227443
الموقع الإلكتروني: www.kpmg.com/bh
س.ت : 2 - 6220

كي بي ام جي فخرو
التدقيق
الطابق الثاني عشر، برج فخرو
صندوق بريد 710، المنامة
مملكة البحرين

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين

بنك الإثمار ش.م.ب (مقفلة)
المنامة – مملكة البحرين

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك الإثمار ش.م.ب (مقفلة) ("البنك") والشركات التابعة له ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2023، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وبرأينا، فإن المجموعة قد التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسؤولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة ومدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) (معاً "المدونة")، ووفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبينا ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات والمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملانة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين – بنك الإمارات ش.م.ب (يتبع)

التأكيد على أمر – أساس فرضية مبدأ الاستمرارية و الحدث الجوهرى اللاحق

نلفت الانتباه إلى الإيضاحات رقم 1.1 و 1.2 من هذه البيانات المالية الموحدة، والتي تشرح الأحكام والفرضيات الجوهرية ذات الصلة بتقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة فرضية مبدأ الاستمرارية لإعداد البيانات المالية الموحدة. بالإضافة لذلك، بعد فترة التقرير المنتهية كما في 31 ديسمبر 2023، وافق مجلس إدارة البنك من حيث المبدأ على إطار شامل للشروط مع مشتري طرف ثالث محتمل للاستحواذ على بعض الموجودات والمطلوبات من قطاع الأعمال المصرفية للشركات والموجودات الاستثمارية التابعة للمجموعة. لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذه الأمور.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 من قبل مدقق آخر، والذي أبدى عن رأي غير معدل في تقريره المؤرخ 20 فبراير 2023 على تلك البيانات المالية الموحدة.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسنول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والتي تمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع أن نتاح لنا الأقسام المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسنوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة.

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسنولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسنول عن التزام المجموعة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسنول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسنولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المجموعة للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين – بنك الإثمار ش.م.ب (بتبع)

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية لسنة 2001 (وتعديلاته) والمجلد رقم (2) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

(أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

(ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

(ج) يظهر مجموع حقوق المساهمين للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 بمبلغ أقل من 100 مليون دينار، وهو الحد الأدنى المطلوب لمجموع حقوق المساهمين من قبل مصرف البحرين المركزي. فيما عدا ذلك، فإنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية لسنة 2001 (وتعديلاته)، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (64) لسنة 2006 (وتعديلاته) أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم (2) والفقرات النافذة من المجلد رقم (6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

(د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

كي بي إم جي

كي بي إم جي فخرو
رقم قيد الشريك 137
14 فبراير 2024

كما في 31 ديسمبر 2022 (مدققة)	كما في 31 ديسمبر 2023 (مدققة)	إيضاحات	
			الموجودات
122,377	135,403	3	نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية
18,440	4,908	4	ودائع سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
1,152,284	1,163,742	5	موجودات التمويلات
815,341	860,688	6	أوراق مالية استثمارية
3,204	2,396	7	استثمارات في شركات زميلة
67,527	38,106	8	موجودات أخرى
4,792	3,989		استثمارات عقارية
57,280	57,280	9	عقارات قيد التطوير
59,745	57,669	10	ممتلكات ومعدات
8,568	6,617	11	موجودات غير ملموسة
2,309,558	2,330,798		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الملكية
			المطلوبات
658,614	654,158	12	حسابات جارية للعملاء
419,454	450,303	13	مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
13,954	3,260		مبالغ مستحقة لمستثمرين
144,781	100,198	14	المطلوبات الأخرى
1,236,803	1,207,919		إجمالي المطلوبات
993,418	1,029,941	15	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
2,230,221	2,237,860		إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
			حقوق الملكية
100,000	100,000	16	رأس المال
(53,699)	(53,304)	17	الاحتياطيات
(10,182)	(6,620)		خسائر متراكمة
36,119	40,076		إجمالي حقوق الملكية
43,218	52,862	18	حصة غير مسيطرة
79,337	92,938		مجموع حقوق الملكية
2,309,558	2,330,798		إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الملكية

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 13 فبراير 2024، ووقعها بالنيابة عنهم:



عبدالله طالب
الرئيس التنفيذي



إلهام حسن
عضو مجلس الإدارة



صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 37 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

للسنة المنتهية في		إيضاح	
31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023		
(مدققة)	(مدققة)		
(راجع إيضاح 37)			
115,693	137,978	19	الإيرادات
95,888	137,161	20	الدخل من عقود التمويلات
17,498	13,785	21	الدخل من الاستثمارات
229,079	288,924		إيرادات أخرى - صافي
			إجمالي الإيرادات
(40,650)	(6,776)		ناقصاً: أرباح على ودائع من مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى - صافي
(176,985)	(276,999)		العائد على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
83,071	107,698		قبل حصة المجموعة كمضارب
(93,914)	(169,301)		حصة المجموعة كمضارب
94,515	112,847		الحصة من ربح أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
			صافي الدخل
(57,873)	(58,675)	22	المصروفات
(7,763)	(6,772)		المصروفات الإدارية والعمومية
(65,636)	(65,447)		الإستهلاك والإطفاء
			إجمالي المصروفات
28,879	47,400		الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة والضرائب الخارجية
(5,470)	(8,849)	23	الانخفاض في القيمة - صافي
23,409	38,551		الربح قبل الضرائب الخارجية
(20,680)	(26,328)	24	مصروفات الضرائب
2,729	12,223		الربح من العمليات المستمرة
5,615	-	36	صافي النتائج من العمليات المتوقعة
8,344	12,223		ربح السنة
			متعلقة بالتالي:
3,104	3,957		مساهمي البنك
5,240	8,266		الحصص غير المسيطرة
8,344	12,223		

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 13 فبراير 2024، ووقعها بالنيابة عنهم:



عبدالله طالب
الرئيس التنفيذي



إلهام حسن
عضو مجلس الإدارة



صاحب السمو الملكي الأمير عمرو محمد الفيصل
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 37 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك الإثمار ش.م.ب.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

رأس المال	الاحتياطيات	خسائر متراكمة	إجمالي حقوق المساهمين	حصص غير مسيطرة	إجمالي حقوق الملكية	
100,000	(53,699)	(10,182)	36,119	43,218	79,337	في 1 يناير 2023
-	-	3,957	3,957	8,266	12,223	(خسارة) / ربح السنة
-	-	-	-	(2,058)	(2,058)	الحركة من توزيعات الأرباح من قبل الشركات التابعة
-	-	-	-	7,187	7,187	زيادة المساهمة في شركة تابعة
-	395	(395)	-	-	-	تحويل إلى الاحتياطي القانوني (1)
-	-	-	-	2,493	2,493	حركة القيمة العادلة لأوراق مالية استثمارية (1)
-	-	-	-	42	42	الحركة في القيمة العادلة للاستثمار في العقارات (1)
-	-	-	-	82	82	الحركة في القيمة العادلة للأرض والمبنى (1)
-	-	-	-	(6,368)	(6,368)	تسوية تحويل العملات الأجنبية (1)
100,000	(53,304)	(6,620)	40,076	52,862	92,938	في 31 ديسمبر 2023 (مدققة)

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 37 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك الإنمار ش.م.ب.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

رأس المال	الاحتياطيات	خسائر متراكمة	إجمالي حقوق المساهمين	حصص غير مسيطرة	إجمالي حقوق الملكية	
100,000	(40,120)	(16,150)	43,730	53,202	96,932	في 1 يناير 2022
-	-	3,104	3,104	5,240	8,344	(خسارة) / ربح السنة
-	-	-	-	(6,540)	(6,540)	الحركة من توزيعات الأرباح من قبل الشركات التابعة
-	-	3,174	3,174	(3,174)	-	زيادة المساهمة في شركة تابعة
-	310	(310)	-	-	-	تحويل للاحتياطي القانوني (1)
-	(4,743)	-	(4,743)	(1,550)	(6,293)	حركة القيمة العادلة للأوراق مالية استثمارية (1)
-	353	-	353	177	530	الحركة في القيمة العادلة للاستثمار في العقارات (1)
-	9,981	-	9,981	5,013	14,994	الحركة في القيمة العادلة للأرض والمبنى (1)
-	1,350	-	1,350	-	1,350	الحركة في احتياطي التحوط (1)
-	(20,830)	-	(20,830)	(9,150)	(29,980)	تسوية تحويل العملات الأجنبية (1)
100,000	(53,699)	(10,182)	36,119	43,218	79,337	في 31 ديسمبر 2022 (مدققة)

(1) راجع إيضاح رقم 15 فيما يتعلق بتخصيص الاستثمار في شركة تابعة لحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، وإيضاح رقم 17 لتفاصيل الاحتياطيات.

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 37 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

للسنة المنتهية في	للسنة المنتهية في	
31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
(مدققة)	(مدققة)	
		الأنشطة التشغيلية
		صافي الربح / (الخسارة) قبل الضرائب الخارجية من:
23,409	38,551	العمليات المستمرة
5,615	-	العمليات المتوقعة
		تعديلات في:
7,763	6,772	الاستهلاك والإطفاء
5,470	8,849	(مخصص) / عكس الانخفاض في القيمة - بالصافي
(95,888)	(137,161)	الدخل من استثمارات أخرى
-	(30)	خسارة من بيع موجودات ثابتة
(2,678)	1,821	تكلفة التمويل على صافي التزام الإجارة
(56,309)	(81,198)	إيرادات / (خسائر) تشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		الأرصدة لدى المصارف مستحقة بعد تسعين يوماً
(36,406)	(5,406)	و أرصدة لدى المصارف المركزية تتعلق بالحد الأدنى للاحتياطي
		التغيرات في الموجودات و المطلوبات التشغيلية:
(94,681)	(165,273)	موجودات التمويلات
4,627	-	موجودات مقننة لغرض التأجير
(29,230)	28,569	موجودات أخرى
91,820	91,391	الحسابات الجارية للعملاء
(10,906)	58,430	مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
(30,347)	(8,056)	مبالغ مستحقة لمستثمرين
51,578	(22,871)	المطلوبات الأخرى
134,173	215,251	الزيادة في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
(20,899)	(23,585)	الضرائب المدفوعة
3,420	87,252	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
		صافي التغيرات في:
(53,647)	(67,227)	أوراق مالية استثمارية
(15,491)	(12,486)	ممتلكات ومعدات
(69,138)	(79,713)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
(5,531)	(4,158)	سداد صافي مستحقات الإجارة
(5,531)	(4,158)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(28,624)	(6,196)	تسوية تحويل العملات الأجنبية
(99,873)	(2,815)	صافي النقص في النقد وما في حكمه
225,529	125,656	النقد وما في حكمه في بداية السنة
125,656	122,841	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
		تفاصيل النقد وما في حكمه:
122,377	135,403	نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية
18,467	4,935	ودائع سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
(15,188)	(17,497)	مطروحات: ودائع ذات فترات استحقاق أصلية أكثر من 90 يوماً وأرصدة
		لدى المصارف المركزية تتعلق بالحد الأدنى للاحتياطي
125,656	122,841	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 37 لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

البيان الموحد للتغيرات في حسابات الإستثمار المقيدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

كما في 31 ديسمبر 2023	صافي الإيداعات / (الاستحقاقات)	حركة القيمة العادلة	كما في 1 يناير 2023	
2,356	-	-	2,356	مضاربة الشامل اليوسفور *
4,065	-	123	3,942	الودائع العقارية الأوروبية *
9,514	-	-	9,514	الودائع العقارية الأمريكية *
15,935	-	123	15,812	المجموع (مدققة)

كما في 31 ديسمبر 2022	صافي الإيداعات / (الاستحقاقات)	حركة القيمة العادلة	كما في 1 يناير 2022	
2,356	-	-	2,356	مضاربة الشامل اليوسفور *
3,942	(587)	(264)	4,793	الودائع العقارية الأوروبية *
9,514	-	-	9,514	الودائع العقارية الأمريكية *
15,812	(587)	(264)	16,663	المجموع (مدققة)

* سوف يتم تسجيل الإيراد / (الخسارة) وتوزيعه عند بيع الاستثمارات المعنية.

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 38 جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك الإثمار ش.م.ب.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

1 تقرير المنشأة

تم تأسيس بنك الإثمار ش.م.ب ("البنك") في مملكة البحرين بتاريخ 12 مايو 2016 كشركة مساهمة مقفلة ومسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب السجل التجاري رقم 1-99336، وتم ترخيصه كبنك تجزئة إسلامي من قبل المصرف المركزي بتاريخ 14 أغسطس 2016.

يقع مكتب الشركة المسجل في مبنى رقم 2080 ، شارع 2825، مجمع 428، ضاحية السيف، مملكة البحرين.

شركة الإثمار القابضة ش.م.ب (المعروفة سابقاً باسم بنك الإثمار ش.م.ب.) ["الإثمار"] ، وهي شركة استثمارية من الفئة 1 مرخصة ومنظمة من قبل مصرف البحرين المركزي (CBB) ، وهي الشركة الأم المباشرة للبنك. يعتبر صندوق دار المال الإسلامي ("DMIT") ، وهو صندوق استثماري تم تأسيسه في كومونولث جزر البهاما ، الشركة الأم النهائية للبنك.

استناداً إلى إعادة تنظيم بنك الإثمار في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقد في 28 مارس 2016 حيث وافق المساهمون على إعادة هيكلة بنك الإثمار ش. إلى شركة قابضة وشركتين تابعتين لفصل الأصول الأساسية وغير الأساسية، تم نقل الموجودات والمطلوبات الأساسية للإثمار إلى البنك جنباً إلى جنب مع السيطرة على الشركات التابعة المذكورة أدناه في 2 يناير 2017.

تتمثل الأنشطة الرئيسية التي يقوم بها البنك والشركات التابعة له (معاً "المجموعة") في مجموعة واسعة من الخدمات المالية والتي تشمل الأعمال المصرفية للأفراد، والأعمال المصرفية التجارية، والاستثمارات المصرفية، والأعمال المصرفية الخاصة، والتكافل، وتطوير العقارات.

يشرف مصرف البحرين المركزي على أنشطة البنك وهي أيضاً خاضعة لإشراف هيئة الرقابة الشرعية.

كما تتضمن أنشطة المجموعة القيام بوظيفة المضارب (الإدارة على أساس الأمانة) لأموال مودعة بغرض الاستثمار وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وخاصة تلك المتعلقة بتحريم استلام أو دفع الفوائد الربوية. تظهر هذه الأموال في البيانات المالية الموحدة كحقوق "حسابات الاستثمار المطلقة" وحقوق "حسابات الاستثمار المقيدة". فيما يتعلق بحقوق حسابات الاستثمار المطلقة، يقوم صاحب حساب الاستثمار بتفويض المجموعة باستثمار الأموال المحتفظ بها في حسابها بالطريقة التي تراها المجموعة مناسبة دون وضع أية قيود بالنسبة إلى الموضع والكيفية والغرض من استثمار هذه الأموال. أما فيما يتعلق بحسابات الاستثمار المقيدة فإن صاحب حساب الاستثمار يفرض قيوداً معينة فيما يخص موضع وكيفية وغرض استثمار الأموال. علاوة على ذلك، قد لا يُسمح للمجموعة بمزج أموالها الخاصة مع أموال حسابات الاستثمار المقيدة.

تقوم المجموعة بأنشطتها التجارية من خلال المركز الرئيسي للبنك وفرع تجاري واحد في البحرين والشركات الرئيسية التابعة للمجموعة وهي كالتالي:

نسبة الملكية %

النشاط التجاري الرئيسي	بلد التأسيس	2022	2023
أعمال مصرفية	باكستان	67	67
عقارات	جزيرة كايمان	92	92
تمويلات عقارية	مملكة البحرين	50	50

بنك فيصل المحدود (إيضاح 1)

صندوق دلمونيا للتطوير 1

شركة سكناء للحلول الإسكانية المتكاملة ش.م.ب (م)

(تحت التصفية الطوعية)

إيضاح 1: تملك المجموعة 67% من أسهم بنك فيصل المحدود، من خلال المساهمة القانونية المباشرة بنسبة 57% والمساهمة الغير المباشرة لدار المال الإسلامي ترست (DMIT) بنسبة 10%، والتي يحتفظ بها لصالح البنك.

بنك الإثمار ش.م.ب.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدينائير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

1. تقرير المنشأة

1.1 فرضية الاستمرارية

1.1 اعتباراً من 31 ديسمبر 2022، بلغت حقوق الملكية الموحدة للمجموعة 40.1 مليون دينار بحريني (2022: 36.1 مليون دينار بحريني)، وهو أقل من الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي والبالغ 100 مليون دينار بحريني وفقاً لوحدة LR من دليل المجلد 2، ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي.

قامت إدارة المجموعة بتقييم السيولة وتوقعات حقوق الملكية للمجموعة للأشهر الاثني عشر القادمة من تاريخ هذه البيانات المالية الموحدة. يتضمن تقييم الإدارة الفرضيات الجوهرية التالية:

- لا يوجد تغيير في وضع الالتزامات الخاضعة للعقوبات، وبالتالي لا يوجد تسديدات.
- استخدام الأنماط السلوكية للالتزامات المتعلقة بالتعميد/التجديد المعتمدة من لجنة الأصول والخصوم بعد المعاملة.
- القدرة على المحافظة على الودائع الأساسية من خلال زيادة التركيز على العملاء من الشركات كجزء من نموذج العمل الجديد للمنشأة المتبقية بعد بيع قطاع الأعمال للأفراد (تتضح من التدفقات النقدية الفعلية لغاية تاريخ بيان المركز المالي).
- تخفيض مصاريف التشغيل الناتجة عن بقاء كيان أصغر حجماً بعد بيع قطاع الأعمال للأفراد.
- التنفيذ الناجح لجوانب خطط تعزيز حقوق الملكية.
- التأكيد على التدفقات الخارجة المتوقعة للمطلوبات والتأكيد على التدفقات الداخلة من الأصول.
- زيادة توافر الأصول السائلة في شكل تسهيلات لدعم السيولة بين البنوك.

قام مجلس الإدارة بمراجعة الافتراضات والأحداث المذكورة أعلاه، إلى جانب العوامل المخففة، وخُص إلى عدم وجود شكوك جوهرية متعلق بهذه الافتراضات والأحداث، والتي قد تلقي بشكوك جوهرية على قدرة المجموعة على مواصلة العمل كمنشأة مستمرة. بالتالي، فإن مجلس الإدارة يعتقد أن المجموعة ستكون قادرة على مواصلة أعمالها دون أي تقليص كبير للعمليات والوفاء بالتزاماتها لمدة الإثني عشر شهراً القادمة على الأقل من تاريخ إصدار هذه البيانات المالية الموحدة. بالإضافة للتقييم أعلاه، يسعى مجلس الإدارة أيضاً لوضع سياسة تخارج نشطة من بعض موجودات المجموعة. وبناءً عليه، تم إعداد هذه البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

2.1 حدث لاحق – تحويل عمل تجاري وبيع أصول

خلال شهر فبراير من سنة 2024، قدم مجلس إدارة شركة الإثمار القابضة موافقة مبدئية على إطار شامل للشروط مع المشتري المهمم فيما يتعلق ببيع بعض الموجودات والمطلوبات الخاصة بقطاع الأعمال المصرفية للشركات والموجودات الاستثمارية، وذلك كجزء من استراتيجيته لبيع الأصول الأساسية وغير الأساسية. ستخضع المعاملة المقترحة للموافقات النهائية للجهات التنظيمية والمساهمين لمنشآت المجموعة المتأثرة، ولتوقيع اتفاقيات نهائية.

كما في تاريخ التصريح بإصدار هذه البيانات المالية، لم يتم الانتهاء من قيم التحويل النهائية والقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات الخاضعة للمعاملة المقترحة، وسيتم الاتفاق عليها بشكل متبادل وفقاً للشروط التعاقدية، وذلك بعد الانتهاء من الإجراءات التنظيمية والقانونية المعمول بها، وموافقة المساهمين. وبالتالي، لا يمكن تحديد التأثير المالي للمعاملة المقترحة على وجه اليقين بتاريخ التصريح بإصدار هذه البيانات المالية. من المتوقع أن تكون المعاملة المقترحة جوهرية بالنسبة للمركز المالي الموحد العام للمجموعة، ومن المتوقع أن تحقق نتائج إيجابية لجميع أصحاب المصلحة في المجموعة.

لم يتم تصنيف الموجودات و مجموعة التصرف الخاضعة للمعاملة على أنها محتفظ بها للبيع في البيانات المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2023، وذلك بناءً على تقييم المجموعة للمعيار المحدد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 5 - الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة. استند تقييم المجموعة بشكل أساسي إلى حقيقة أن الموجودات الخاضعة للمعاملة المقترحة لم تكن متوفرة للبيع الفوري في حالتها الحالية، ولم يكن البيع محتملاً للغاية كما في 31 ديسمبر 2023. ستخضع المعاملة المقترحة أيضاً لشروط معينة، ووضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقيات المؤقتة والنهائية، وللحصول على موافقات المساهمين والجهات التنظيمية.

2 أهم السياسات المحاسبية للمجموعة

2.1 أسس الإعداد والعرض

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للمجموعة كما في والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، وتم إعدادها وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ووفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة للقواعد، ووفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001 (وتعديلاته) واللوائح المعمول بها الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية.

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض استثمارات الأوراق المالية، والاستثمارات العقارية، التي تظهر بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني، كونها عملة عرض عمليات البنك. تم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دينار بحريني، ما لم يذكر خلاف ذلك. العملة الوظيفية للمجموعة هي الدينار البحريني، والعملة الوظيفية للشركة التابعة هي الروبية الباكستانية. تم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية لكل منشأة باستخدام العملة الوظيفية لكل منها.

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني، كونها العملة الرئيسية الوظيفية وعملة عرض عمليات البنك، وتم تقريبها إلى أقرب ألف دينار البحريني، ما لم يذكر خلاف ذلك.

وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، بالنسبة للأمور التي لا تتناولها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المجموعة تسترشد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

2.2 أساس التوحيد

1 الشركات التابعة

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل الشركات ذات الأغراض الخاصة) خاضعة لسيطرة المجموعة. تسيطر المجموعة على المنشأة إذا ، فقط إذا كان لديها (أ) السلطة على الأعمال التجارية (ب) التعرض ، أو الحقوق في العوائد المتغيرة من مشاركتها مع المنشأة ؛ و (ج) القدرة على استخدام سلطتها على المنشأة للتأثير على مقدار عوائد المؤسسة.

يفترض وجود السلطة عندما تمتلك المنشأة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها أكثر من 50 ٪ من حقوق التصويت. عندما يكون لدى المجموعة أقل من أغلبية حقوق تصويت ، قد توجد السيطرة من خلال (أ) الاتفاق مع المساهمين الآخرين أو الشركة نفسها ؛ (ب) الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى ؛ (ج) حقوق التصويت للمؤسسة (سلطة الأمر الواقع) ؛ (د) حقوق التصويت المحتملة ؛ أو (هـ) مزيج منها.

تأخذ المجموعة في الاعتبار حقوق التصويت الحقيقية فقط في تقييمها لما إذا كانت لديها سلطة على المنشأة. ولكي تكون الحقوق حقيقية، لا بد أن تكون قابلة للممارسة عندما يقتضي الأمر اتخاذ قرارات ذات صلة ، ويجب أن يكون لصاحب هذه الحقوق القدرة العملية على ممارسة تلك الحقوق. عند إجراء تقييم لما إذا كانت المجموعة تسيطر على المنشأة، فإنها تأخذ في الاعتبار حقوق التصويت والحقوق الأخرى المنبثقة عن الاستثمار في المنشأة الممولة على النحو الواجب من قبل المجموعة نفسها وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

يجوز للمجموعة في سياق عملها الاعتيادي إدارة أصل أو منشأة لصالح أصحاب المصلحة بخلاف المساهمين، من خلال وكالة (عادة وكالة استثمار) أو ترتيب مماثل. لا تشمل السيطرة الحالات التي تتمتع فيها المؤسسة بالسلطة، ولكن هذه السلطة يمكن ممارستها بصفة أمانة، وليس للعوائد المتغيرة للمؤسسة نفسها. حوافز الأداء المستحقة القبض من قبل الوكيل تكون بصفة الأمانة، وبالتالي لا تعتبر عوائداً متغيرة لغرض تقييم السيطرة.

2 حصص غير مسيطرة

يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية في صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها القابلة للتحديد في تاريخ الاستحواذ. التغيرات في حصة المجموعة في أي شركة تابعة والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة، يتم احتسابها على أنها معاملات حقوق ملكية.

3 الموجودات تحت الإدارة

تقوم المجموعة بصفقتها كوصي بإدارة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة وأدوات الاستثمارات الأخرى نيابة عن المستثمرين. البيانات المالية لهذه الشركات ذات الأغراض الخاصة لم يتم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المنشأة خاضعة لسيطرة المجموعة. يتضمن البيان الموحد للتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة معلومات عن الموجودات تحت الإدارة من قبل المجموعة.

4 فقدان السيطرة

عند فقدان السيطرة أو التأثير الجوهري، يتم إعادة قياس أي حصة محتفظ بها في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة، مع احتساب التغير في القيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية المبدئية لأغراض المحاسبة اللاحقة للحصة المحتفظ بها كشركة زميلة، أو كمشروع مشترك، أو كأصل مالي. بالإضافة لذلك، فإن أي مبالغ محتسبة سابقاً في حقوق الملكية فيما يتعلق بتلك المنشأة يتم احتسابها كما لو أن المجموعة قد استعدت الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة مباشرة. قد يعني ذلك أن المبالغ المحتسبة سابقاً في حقوق الملكية الأخرى يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد.

2 أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

(5) معاملات تم إستيعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستيعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستيعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد ربح المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستيعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لا تكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

(5) العملة الأجنبية

(أ) عملة التعامل وعملة العرض

يتم قياس العملة الوظيفية للبنود المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمنشآت ضمن المجموعة باستخدام العملة الوظيفية في البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها المنشأة، والتي هي بالدينار البحريني ("العملة المتداولة" و"عملة العرض").

(ب) العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية في تاريخ المركز المالي الموحد إلى عملة التعامل بأسعار صرف السوق السائدة في ذلك التاريخ. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بناء على التكلفة التاريخية يتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. تدرج أرباح أو خسائر تحويل البنود غير النقدية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية" في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى حين بيع، أو إلغاء احتساب الموجودات ذات العلاقة، والتي يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد. أرباح تحويل الموجودات غير النقدية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد" يتم احتسابها مباشرة في بيان الدخل الموحد كجزء من تغيرات القيمة العادلة.

(ج) تحويل العمليات الأجنبية

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والشركات الزميلة الأجنبية التي عملتها الوظيفية ليست الدولار الأمريكي إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ إعداد التقارير نهاية السنة. تحول بنود إيرادات ومصروفات العمليات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي وفقاً لمتوسط أسعار الصرف السائدة خلال السنة. تحتسب الفروقات الناتجة من تحويل العملات ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية الذي يمثل جزءاً من حقوق الملكية، باستثناء إلى حد تخصيص فروقات التحويل إلى الحصة غير المسيطرة. عند بيع العمليات الأجنبية، فإن فروقات التحويل المتعلقة بالبيع، والمحتسبة سابقاً في احتياطي تحويل العملات الأجنبية يتم احتسابها في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

تحويل العملات الأجنبية الناتج من توحيد العمليات الأجنبية المنسوبة لحاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة يتم نسبته إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار.

2.3 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة استخدام بعض الأحكام، والتقديرات، والفرضيات المحاسبية الهامة التي تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية والأرقام المعلنة للموجودات، والمطلوبات، والإيرادات والمصروفات. يتم تقييم التقديرات والفرضيات باستمرار، وتستند إلى الخبرات التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك توقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة وفقاً للظروف. قد تختلف النتائج الحقيقية عن هذه التقديرات. يتم مراجعة التقديرات والفرضيات العامة بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل هذه التقديرات، وفي أي فترات مستقبلية متأثرة.

إن أهم استخدامات الفرضيات والتقديرات هي ما يلي:

تقييم انخفاض القيمة للعقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان

عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على العقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان، يتم استخدام التقديرات الجوهرية لتقدير المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية القابلة للاسترداد، واستخدام المعلومات التطلعية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاحات 2.4 (أ) للسياسة التفصيلية.

انخفاض قيمة الشهرة

يوجد انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

تستند القيمة القابلة للاسترداد لشهرة الوحدات المنتجة للنقد على حسابات القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية حسب الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، المتوقعة لفترة ثلاث سنوات باستخدام معدل النمو الاسمي. يتضمن تحديد توقعات معدل النمو ومعدل الخصم على قرارات تقديرية، بينما يتطلب إعداد توقعات التدفقات النقدية على افتراضات مختلفة من قبل الإدارة.

يتم مراجعة المنهجية والفرضيات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام، للحد من أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسارة بناء على خبرة الخسائر الفعلية.

2 أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

انخفاض قيمة استثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تقرر المجموعة، بأن الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية منخفضة القيمة عندما يكون هناك انخفاض جوهري أو انخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة لأقل من تكلفتها. ان تحديد إذا ما كان هناك انخفاض جوهري أو طويل الأجل يتطلب اتخاذ قرارات حكيمية. في حالة أسهم حقوق الملكية المدرجة في أسواق نشطة، تعتبر المجموعة ان الانخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق 30% من تكلفته، كما تعتبر المجموعة ان أي انخفاض في قيمة الأسهم لأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز 9 أشهر انخفاضاً لفترة طويلة. في حالة ما إذا كانت أسواق هذه الاستثمارات غير نشطة، تحدد المجموعة انخفاض القيمة بناءً على تقييمها للقيمة العادلة ولقوة المالية للاستثمار، وأداء الصناعة والقطاع .

في ظروف السوق الاستثنائية، ولغرض تحديد ما يشكل انخفاضا جوهرياً أو لفترة طويلة في القيمة العادلة للاستثمارات، تأخذ الإدارة في الاعتبار العوامل الإضافية التالية:

- نيته المتعلقة بسنوات الاحتفاظ الخاصة بهذه الاستثمارات، أي لأغراض التداول، أو بقصد الاستثمار الاستراتيجي، أو لأرباح الأسهم طويلة الأجل والأرباح الرأسمالية وما إلى ذلك؛
- ما إذا كان الانخفاض في قيمة الاستثمار يماشى مع الاتجاه العام للانخفاض في السوق ذي الصلة أو المحلي للوضع الاقتصادي غير المتيقن؛
- توقعات الانتعاش المتوقع للقيم السوقية خلال سنوات الاحتفاظ المتوقعة؛ و / أو
- توقعات الانتعاش المتوقع للأعمال الأساسية للمنشأة المستثمر فيها ضمن سنوات الاحتفاظ المتوقعة، والتدفقات النقدية للمؤسسة.

القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة

تحدد المجموعة القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم، مثل التدفقات النقدية المخصومة، ومنهجيات الدخل، ومنهجيات السوق. يتم تحديد تقديرات القيمة العادلة في وقت معين، على أساس ظروف السوق ومعلومات عن الشركات المستثمر فيها. ان هذه التقديرات ذات طبيعة غير موضوعية ومتضمنة لأمر غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من القرارات الحكيمية، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية.

إن الأحداث المستقبلية (كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية) غير مؤكدة، وإنه من الممكن بناءً على المعلومات المتوفرة حالياً، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات، مما يتطلب تعديلات جوهرياً على القيمة الدفترية للاستثمارات. في الحالات التي يتم استخدام فيها نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من قبل الإدارة وفقاً للمعلومات والمناقشات مع ممثلي الشركات المستثمر فيها ووفقاً لأحدث البيانات المالية المتوفرة المدققة وغير المدققة. تم مراجعة أساس التقييم من قبل الإدارة من حيث ملائمة الطريقة، وسلامة الفرضيات، وصحة الاحتساب، وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تضمينها في البيانات المالية الموحدة.

تقييم الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية الخاصة، والمشاريع المشتركة في العقارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتضمن قرارات حكيمية، وعادة يستند على ما يلي:

- أ. تقييم من قبل مقيمين خارجيين مستقلين للعقارات / المشاريع المعنية؛
- ب. أحدث معاملات السوق؛
- ج. القيمة العادلة الحالية لعقد آخر مشابه إلى حد كبير؛
- د. القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود تحمل ذات الشروط وخصائص المخاطر؛ أو
- هـ. تطبيق نماذج التقييم الأخرى.

تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية وصافي القيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير

تظهر العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة. تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدرة. تقوم المجموعة بتعيين مقيمين خارجيين من ذوي الخبرة، بموجب فئة معتمدة من قبل مؤسسة التنظيم العقاري لتحديد القيمة السوقية للاستثمار والعقارات قيد التطوير كما في تاريخ بيان المركز المالي. بالنسبة لمشاريع التطوير الكبيرة، يتم استخدام منهجية القيمة المتبقية، والتي تقدر التكلفة المستقبلية للإنجاز واستخدام التطوير المتوقع. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير القيمة المتبقية للعقارات قيد التطوير بناءً على أسعار البيع التقديرية / المتوقعة للسوق لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في فترة زمنية محددة، بناءً على أوضاع السوق والمعلومات حول الاستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير.

تقوم المجموعة بمعايرة تقنيات التقييم سنوياً وتفحص صلاحيتها، إما باستخدام أسعار معاملات السوق الحالية القابلة للرصد لنفس العقد، أو بيانات أخرى متوفرة في السوق قابلة للرصد.

موجودات/مطلوبات الضريبة المؤجلة

تقوم المجموعة باحتساب الضرائب المؤجلة على الفروق المؤقتة الجوهرية باستخدام طريقة الالتزام. يتم احتساب المطلوبات الضريبية المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة ويتم احتساب موجودات الضرائب المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة القابلة للخضم. يتم احتساب موجودات الضرائب المؤجلة فقط إذا كان هناك توقع معقول لتحقيقها في المستقبل المنظور. يتم تخفيض الضريبة المؤجلة إلى الحد أنه لم يعد من المحتمل أن تتحقق المنافع الضريبية ذات الصلة.

2 أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

الأحكام

فرضية الاستمرارية

قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها الموارد للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة والتي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

السيطرة على شركات ذات أغراض خاصة

ترعى المجموعة تأسيس الشركات ذات الأغراض الخاصة بصورة أساسية لغرض السماح للعملاء الاحتفاظ بالاستثمارات. تقوم المجموعة بتقديم خدمات الإدارة و إدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة، حيث تتضمن اتخاذ القرارات من قبل المجموعة بالنيابة عنهم. كما تقوم المجموعة بإدارة هذه الشركات بالنيابة عن العملاء وهم عبارة عن أطراف ثالثة كبيرة وهم المستفيدون الاقتصاديون للاستثمارات الأساسية. لا تقوم المجموعة بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة والتي لا تمارس عليها صلاحية السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك للتحكم في السياسات المالية والتشغيلية لهذه الشركات، للحصول على منافع من أنشطتها. في الحالات التي يصعب تحديد ما إذا كانت المجموعة تمارس صلاحية السيطرة، تقوم المجموعة باتخاذ قرارات تقديرية لأهداف أنشطة الشركات ذات الأغراض الخاصة، وتحديد مدى تعرضها لمخاطر ومنافع هذه الشركات، وكذلك نيتها وقدرتها على اتخاذ قرارات تشغيلية لها وتحديد ما إذا كانت المجموعة تحصل على منافع من هذه القرارات.

تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء استثمار التصنيف المناسب لهذا الاستثمار، إما استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة. ويعكس هذا التصنيف نية الإدارة بخصوص كل استثمار ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة بناءً على هذا التصنيف.

تستخدم الأحكام والتقييمات الجوهرية في تقييم نموذج العمل الذي يتم من خلال إدارة الاستثمارات، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للاستثمار تمثل إما أداة دين، أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

2.4 السياسات المحاسبية الهامة

(أ) الأدوات المالية

تتكون الموجودات المالية من أرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي، وصكوك سيادية، وصكوك شركات، وإيداعات لدى مؤسسات مالية، وتمويلات مرابحة (صافي من الأرباح المؤجلة)، وتمويلات مضاربة، وتمويلات مشاركة، وذمم مدينة بموجب عقود موجودات الإيجارات التمويلية، واستثمارات في أسهم حقوق الملكية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، وذمم مدينة أخرى.

تتكون عقود المطلوبات المالية من إيداعات من مؤسسات مالية، وإيداعات من العملاء، وحسابات جارية للعملاء، وتمويل مرابحة لأجل، وذمم دائنة أخرى.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة، زائداً، للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة للشراء أو الإصدار. القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي هي عادة سعر المعاملة.

إن التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل أو الالتزام المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص). يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها إلى الفئات التالية:

1- أدوات حقوق الملكية - هي أدوات تثبت القيمة المتبقية في موجودات المنشأة، بعد طرح جميع المطلوبات وأرصدة شبه حقوق الملكية، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية العادية والأدوات الاستثمارية المركبة الأخرى التي تصنف كأدوات حقوق ملكية، وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

2- أدوات الدين:

أدوات دين نقدية - هي الأدوات التي يتسبب هيكل معاملتها في إنشاء التزام مالي / دين، مثل المضاربة مستحقة الدفع.
أدوات دين غير نقدية - هي الأدوات التي يتسبب هيكل معاملتها في إنشاء التزام غير مالي، مثل البضائع (السلم أو الاستصناع) أو حق الانتفاع (إجارة موصوفة في الذمة) أو الخدمات (خدمة الإجارة) التي سيتم تسليمها في المستقبل.

2 أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

3- الأدوات الاستثمارية الأخرى - الأدوات الاستثمارية التي لا تستوفي تعريف أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية.

تصنف المجموعة الاستثمارات عند الاحتساب المبدئي كمقاسة: (أ) بالتكلفة المطفأة أو (ب) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو (ج) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

نموذج الأعمال: يعكس نموذج الأعمال كيف تدير المجموعة الموجودات من أجل توليد التدفقات النقدية. أي ما إذا كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو هو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة عن بيع الموجودات. إذا لم يكن أي من هذين الأمرين قابلاً للتطبيق (على سبيل المثال، يتم الاحتفاظ بالأصول المالية لغرض المتاجرة)، عندئذٍ يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "الأخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تشمل العوامل التي تأخذها المجموعة في الاعتبار عند تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الموجودات الخبرة السابقة حول كيفية جمع التدفقات النقدية لهذه الأصول، وكيفية تقييم أداء الموجودات ورفع التقارير عنه لموظفي الإدارة الرئيسيين، وكيفية تقييم المخاطر وكيف يتم إدارتها، وكيف يتم مكافأة المدراء.

(ب) المحاسبة في تاريخ المتاجرة

يتم احتساب جميع المشتريات والمبيعات للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع الأصل أو الالتزام.

(ج) إلغاء احتساب الموجودات المالية

يتم إلغاء احتساب الموجودات المالية عند انتهاء حقوق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عند قيام المجموعة بنقل جميع مخاطر ومكافآت الملكية بصورة جوهرية.

يتم قياس استمرار المشاركة التي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل والحد الأقصى للمقابل الذي قد يكون من الواجب على المجموعة دفعه، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية المحددة في العقد، أو إلغائها أو انتهائها.

(د) موجودات التمويل

موجودات التمويل هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، والذمم المدينة القائمة على بطاقات الائتمان. يتم احتساب موجودات التمويل من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصص الإنخفاض في القيمة للخسائر الائتمانية المتوقعة، إن وجدت.

تمويل المرابحات

المرابحة هو عقد يقوم بموجبه أحد الأطراف ("البائع") ببيع أصل لطرف آخر ("المشتري") بالتكلفة زائداً ربح على أساس دفعات مؤجلة، بعد أن يقوم البائع بشراء الأصل بناءً على وعد المشتري بشراء نفس الأصل على أساس عقد هذه المرابحة ذاتها. سعر البيع يشتمل على التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه. إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها مبلغ الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المشتري بموجب فترة التمويل المتفق عليها. بموجب عقد المرابحة، يجوز للمجموعة التصرف إما كبائع أو مشتري، حسب الحالة. تعتبر المجموعة أن وعد الشراء الذي قام به المشتري في معاملة مرابحة لصالح البائع ملزماً.

التمويلات الأخرى تمثل قروضاً وسلفيات تقليدية، وهي موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد. يتم تسجيل هذه التمويلات مبدئياً بالقيمة العادلة، وتظهر لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعال.

تستلم المجموعة ضمانات في شكل نقد أو أوراق مالية أخرى، بما في ذلك الضمانات البنكية، والرهنات العقارية على الممتلكات أو الأسهم والأوراق المالية للمرابحة وغيرها من التمويلات عند الضرورة. إن سياسة المجموعة هي الحصول على الضمانات عند الاقتضاء. لضمان بقاء القيمة السوقية للضمانات الأساسية كافية، يتم تقييم الضمانات بشكل دوري.

تمويل مضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين، والذي بموجبه يقدم أحدهما الأموال (رب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الآخر (المضارب). ومن ثم يقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبرته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح الناتجة المتفق عليها مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. يتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو انتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة؛ عدا ذلك، فإن رب المال يتحمل الخسارة. بموجب عقد المضاربة يجوز للمجموعة التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة.

2 أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

تمويل المشاركات

تستخدم عقود المشاركة لتقديم رأس مال مشترك أو تمويل مشروع. تساهم المجموعة والعميل في رأس مال المشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً، غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد يكون رأس مال المشارك إما بصورة نقدية أو عينية، ويتم احتساب قيمته في وقت إبرام المشاركة.

(هـ) النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه والمشار اليه في بيان التدفقات النقدية الموحد من النقد في الصندوق، والأرصدة غير المقيدة لدى المصارف المركزية ومصارف أخرى، واستثمارات سائلة قصيرة الأجل تحت الطلب أو التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل.

(و) موجودات الإيجارات التمويلية

موجودات الإيجارات التمويلية (تعرف أيضاً بعقود إجارة منتهية بالتملك) هي عبارة عن اتفاقية مع العملاء تقوم بموجبها المجموعة ("المؤجر") بتأجير أحد الأصول للعميل ("المستأجر") بعد شراء أو / اقتناء الأصل المحدد، سواءً من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه، حسب طلب العميل والوعد بالتأجير مقابل بعض مدفوعات الإيجار لمدة تأجير أو سنوات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، وكذلك الأسس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمجموعة (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب جدول زمني متفق عليه خلال مدة الإيجار.

يحتفظ المؤجر بملكية الأصل خلال مدة الإيجار. في نهاية مدة التأجير، وبعد الوفاء بكافة الالتزامات من قبل المستأجر بموجب اتفاقية الإجارة، يقوم المؤجر ببيع الموجود المؤجر للمستأجر بقيمة اسمية بناءً على تعهد بالبيع من قبل المؤجر. وعادةً ما تكون الموجودات المؤجرة عقارات سكنية أو عقارات تجارية.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع موجودات الإيجارات التمويلية فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى فترة عقد التأجير أو العمر الاقتصادي للموجود، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بعمل تقييم في نهاية فترة إعداد التقارير المالية لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة موجودات الإيجارات التمويلية. تحتسب خسارة انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد. إن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، عندما تعتمد على عميل واحد، تأخذ بالاعتبار التقييم الائتماني للعميل، بالإضافة لعوامل أخرى. تحتسب خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد.

تعديل موجودات الإيجارات التمويلية

إذا تم تعديل شروط عقد الإيجارات التمويلية للأصول، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من أصول التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية الأصلية واحتساب موجودات الإيجارات التمويلية الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل عقد الإيجارات التمويلية للأصول المقاسة بالتكلفة المطفاة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي لموجودات الإيجارات التمويلية باستخدام معدل الربح الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الدخل الموحد.

ز. إيداعات لدى المؤسسات المالية

تشتمل هذه الإيداعات على عقود خزينة قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية في شكل ذمم مرابحات سلع مدينة، واستثمارات وكالات. تظهر هذه الإيداعات بالتكلفة المطفاة مطروحاً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الخسائر الائتمانية، إن وجدت.

2 أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ح) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

استثمارات أسهم حقوق الملكية

استثمارات أسهم حقوق الملكية هي استثمارات لا تحمل ملامح أدوات الدين، وتشمل أدوات تملك تبرهن على القيمة المتبقية من موجودات المنشأة، بعد طرح كل المطلوبات المتعلقة بها. يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية في الفئات التالية: (1) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو (2) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بما يتفق مع استراتيجيتها الاستثمارية.

الاحتساب و إلغاء الاحتساب

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الاستثمارات في الأوراق المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، والتي تمثل قيمة المقابل المدفوع. بالنسبة للاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يتم احتساب تكاليف المعاملة كمصرفات في بيان الدخل الموحد. بالنسبة للاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فإن تكاليف المعاملة يتم تضمينها كجزء من الاحتساب المبدئي.

بعد التسجيل المبدئي، يتم لاحقاً إعادة قياس استثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للأدوات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد في السنة التي تنشأ فيها. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. عند بيع، أو انخفاض قيمة، أو تحصيل، أو التخلص من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، تحول الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي احتسبت سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

ط) استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم احتساب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، والتي تم شراؤها لأغراض استراتيجية، بموجب طريقة حقوق الملكية للمحاسبة. تحتسب استثمارات أسهم حقوق الملكية الأخرى في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد، عن طريق الاستفادة من نطاق الإعفاء بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 24، المتعلق بالاستثمارات في الشركات الزميلة. الشركة الزميلة هي منشأة التي تمارس المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة. تعتبر المنشأة كشركة زميلة إذا كان لدى المجموعة أكثر من 20% حصة ملكية في المنشأة، أو لدى المجموعة نفوذ مؤثر من خلال أي طريقة أخرى. المشروع المشترك هو ترتيبات يكون للمجموعة فيها سيطرة مشتركة، حيث تملك الحق في صافي موجودات الترتيبات، بدلاً عن حقوقها في موجوداتها والتزاماتها مقابل مطلوباتها.

بموجب طريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاستحواذ في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركات الزميلة. يتم احتساب الخسائر التي تجاوزت تكلفة الاستثمار في الشركات الزميلة عندما تتحمل المجموعة التزامات نيابة عن الشركة الزميلة. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. يعكس بيان الدخل الموحد حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركات الزميلة. أينما وجدت أية تغيرات احتسبت مباشرة في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة باحتساب حصتها في هذه التغيرات وتفصح عنها إذا استلزم الأمر في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة للمجموعة متطابقة مع المجموعة، والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة تتفق مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً احتساب خسارة إضافية لانخفاض القيمة على استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة والذي يتمثل في الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتقوم باحتساب المبلغ في بيان الدخل الموحد.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة من معاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة إلى حد حصة المجموعة في أرباح الشركات الزميلة.

يتم تضمين الأرباح / الخسائر من تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل صافي موجودات الاستثمار في الشركات الزميلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

2 أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ي) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها، أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم احتساب الاستثمار العقاري مبدئياً بالتكلفة ويتم لاحقاً قياسه بناءً على نية ما إذا كان الاحتفاظ بالاستثمار العقاري لغرض الاستخدام أو البيع. قامت المجموعة بتطبيق نموذج القيمة العادلة لاستثماراتها العقارية. بموجب نموذج القيمة العادلة، يتم احتساب أية أرباح غير محققة مباشرة في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقارات. يتم تسوية أي خسائر غير محققة في حقوق الملكية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر. عندما تتجاوز الخسائر غير المحققة الرصيد المتوفر في حقوق الملكية، فإنه يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود خسائر غير محققة متعلقة باستثمارات عقارية تم احتسابها في بيان الدخل الموحد في السنة المالية السابقة، يتم احتساب الأرباح غير المحققة للسنة المالية الحالية في بيان الدخل الموحد إلى ترجيع عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد. يتم إدراج الاستثمارات العقارية المحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية وقيمتها العادلة المتوقعة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. الاستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة يجب أن يستمر قياسها بالقيمة العادلة.

(ك) عقارات قيد التطوير

يتم تصنيف العقارات المشتراة حصرياً لغرض التطوير كعقارات قيد التطوير، ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الإنجاز المقدرة والتكاليف المقدرة اللازمة لإتمام عملية البيع.

(ل) القيمة العادلة للموجودات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة بصورة نشطة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العرض المعلنة السائدة في السوق بتاريخ إعداد التقارير المالية.

بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى تقييم يتم إجراؤه من قبل مقيمون خارجيون مستقلون أو بناءً على معاملات السوق الحالية على أسس تجارية. وبدلاً من ذلك، قد يستند التقييم أيضاً على القيمة السوقية الحالية لعقد آخر، وهو مشابه له إلى حد كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد قيم النقد المعادلة من قبل المجموعة عن طريق احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

بالنسبة للموجودات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على الأسعار المتاحة للوسيط النشط وصافي القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية المحددة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الربح السوقية الحالية للأدوات ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

في ظروف محدودة عندما تكون المجموعة غير قادرة على تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة للأدوات من نوع حقوق الملكية، يمكن اعتبار تكلفة الأدوات بمثابة تقدير تقريبي للقيمة العادلة. في حال كان من الممكن تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة بتاريخ لاحق، يتم تقدير القيمة العادلة للأداة وفقاً للسياسة.

(م) ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة، معاً الأراضي والمباني. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بمعدلات تكفي لشطب تكلفتها على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة كما يلي:

- مباني	50 سنة
- تحسينات على العقارات المؤجرة	على مدى فترة عقد التأجير
- أثاث ومعدات مكتبية ومركبات	3 إلى 10 سنوات
- موجودات حق الانتفاع	فترة التأجير

في عام 2022، غيرت الإدارة السياسة المحاسبية للأراضي والمباني من طريقة التكلفة إلى طريقة إعادة التقييم (أنظر إيضاح 10). يتم احتساب الأراضي والمباني مبدئياً بالتكلفة. بعد الاحتساب المبدئي، تظهر هذه الأصول بمبلغ إعادة التقييم. يتم إجراء التقييم دورياً من قبل مقيمي عقارات مهنيين ومستقلين. يتم استخدام احتياطي القيمة العادلة للممتلكات والمعدات لتسجيل الزيادات والانخفاضات عند إعادة تقييم الممتلكات والمعدات. في حالة بيع أي أصل، يتم تحويل أي رصيد في الاحتياطي فيما يتعلق بذلك الأصل، إلى الأرباح المستقبلية.

يتم احتساب الاستهلاك بشكل منفصل لكل جزء جوهري من فئة الموجودات. وأبنا تتجاوز القيمة الدفترية لأي نوع من الموجودات قيمتها القابلة للاسترداد، فإنه يتم تخفيضها مباشرة إلى قيمتها القابلة للاسترداد. ويتم مراجعة القيمة المتبقية للموجودات وعمرها الإنتاجي، وتعديلها، حسبما يكون ملائماً، بتاريخ كل بيان مركز مالي.

2 أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(م) ممتلكات ومعدات (يتبع)

يتم تضمين التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للموجودات، أو احتسابها كأصل منفصل كما هو ملائم، وذلك إذا ما احتتم حصول المجموعة على منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل للمجموعة، مع إمكانية قياس التكلفة بشكل موثوق. في حين يتم احتساب جميع التجديدات والتصليلات الأخرى في بيان الدخل الموحد خلال السنة المالية التي يتم تكبدها فيها.

يتم تحديد الأرباح والخسائر عند استبعاد الممتلكات والألات والمعدات من خلال مقارنة العوائد مع القيمة الدفترية.

(ن) الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى

أ. الشهرة

يتم تسجيل الشهرة المكتسبة في وقت الاستحواذ على الشركات التابعة في بيان المركز المالي الموحد كأصل. يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة، كونها فائض تكلفة الاستحواذ على القيمة العادلة لحصة المجموعة من صافي موجودات الشركة التابعة المستحوذ في تاريخ الاستحواذ. كما في نهاية الفترة المالية، يتم تظهر الشهرة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة.

يتم احتساب الشهرة السلبية الناتجة عن الاستحواذ على شركة أو منشأة في بيان الدخل الموحد.

يتم احتساب الاستحواذ على حصص غير مسيطرة باستخدام طريقة الكيان الاقتصادي. بموجب طريقة الكيان الاقتصادي، فإن شراء حصص غير مسيطرة هو معاملة مع أحد المساهمين. وعليه، يتم تسجيل أي مقابل فائض على حصة المجموعة من صافي الأصول في حقوق الملكية المساهمين.

يتم فحص الشهرة لانخفاض القيمة مرة واحدة على الأقل سنوياً. أي انخفاض في القيمة يتم احتسابه فوراً في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص الشهرة لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة، والتي من المتوقع أن تستفيد من عملية الدمج، بغض النظر عما إذا تم تخصيص موجودات أو مطلوبات أخرى للشركة المستحوذة للمجموعة تم تخصيصها لتلك الوحدات أو مجموعة من الوحدات.

يوجد انخفاض القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة عن طريق تقييم المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بها الشهرة. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية، فإنه يتم احتساب خسارة انخفاض القيمة فوراً في بيان الدخل الموحد.

لغرض فحص انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة المستحوذة في دمج الأعمال، من تاريخ الاستحواذ لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة، أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد، والتي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عن ما إذا كانت موجودات أو مطلوبات أخرى للمجموعة تم تخصيصها لتلك الوحدات أو مجموعة من الوحدات. كل وحدة أو مجموعة من الوحدات التي تم تخصيص الشهرة لها:

- تمثل الحد الأدنى ضمن المجموعة والتي يتم فيها مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية؛ و
- ليست أكبر من القطاع الأساسي سواء قطاعات التقارير الرئيسية للمجموعة أو شكل قطاعات التقارير الجغرافية للمجموعة.

ب. الموجودات غير الملموسة

برامج الحاسوب الآلي

تتم رسملة تراخيص برامج الحاسوب الآلي على أساس تكاليف الحصول على البرنامج المحدد وتشغيله. ويتم إطفاء هذه التكاليف على أساس العمر الانتاجي المتوقع (ثلاث إلى خمس سنوات). يتم احتساب التكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسوب الآلي كمصروفات عند تكبدها.

ويتم احتساب التكاليف التي ترتبط مباشرة بانتاج برامج قابلة للتحديد ومتميزة تحت سيطرة المجموعة، والتي قد ينشأ عنها مزايا اقتصادية تزيد عن التكلفة لما يزيد عن عام واحد كموجودات غير ملموسة. تتضمن التكاليف المباشرة تكاليف الموظفين المتعلقة بتطوير برامج الحاسوب الآلي وجزءاً مناسباً في التكاليف المباشرة ذات الصلة. ويتم إطفاء تكاليف تطوير برامج الحاسوب الآلي المحتسبة كموجودات باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الانتاجية.

2 أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ن) الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى (يتبع)

موجودات أخرى غير ملموسة مستحوذ عليها
يتم اطفاء الموجودات غير الملموسة الأخرى المستحوذ عليها وذو عمر انتاجي محدد، على سبيل المثال الودائع الأساسية، والعلامة التجارية، وعلاقات العملاء، بطريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة بحد أقصى عشرين عاماً. وقد تم تحديد القيمة الدفترية الأصلية للودائع الأساسية وعلاقات العملاء من قبل مقيمين مستقلين على أساس طريقة معدل الربح التفاضلية للمدة المتوقعة للودائع.

يتم فحص الموجودات غير الملموسة الأخرى المستحوذ عليها بشكل سنوي، أو أكثر في حال وجدت مؤشرات لانخفاض القيمة، وتُدرج بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم واري انخفاض في القيمة .

يتم فحص الموجودات غير الملموسة الأخرى المكتسبة ذات العمر الانتاجي غير المحدد سنويًا لتحديد انخفاض القيمة، وتُدرج بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم.

يتم إلغاء احتساب الأصل غير الملموس عند الاستبعاد (أي في التاريخ الذي يتوقف فيه المستلم عن السيطرة) أو عندما لا يُتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو استبعاده. يتم تضمين أي ربح أو خسارة تنشأ عند إلغاء احتساب الأصل (محسوبة على أنها الفرق بين صافي عائدات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الدخل الموحد.

(س) موجودات مصنفة كموجودات محتفظ بها لغرض البيع

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة (أو مجموعات التصرف) كمحتفظ بها لغرض البيع عندما يتم استرداد قيمتها الدفترية بشكل رئيسي من خلال معاملة البيع ويعتبر البيع محتملاً بدرجة كبيرة. وتظهر بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع، أيهما أقل.

يتم احتساب خسارة الانخفاض في القيمة لأي تخفيض مبدئي أو لاحق للموجودات (أو مجموعات التصرف) إلى القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع. ويتم احتساب الأرباح الناجمة عن أية زيادة لاحقة في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع للموجودات (أو مجموعات التصرف)، ولكن بحيث لا تزيد عن أي خسائر لانخفاض القيمة المتراكمة المحسوبة سابقاً. أما الأرباح أو الخسائر التي لم يتم احتسابها سابقاً في تاريخ بيع الموجودات غير المتداولة (أو مجموعات التصرف) فيتم احتسابها في تاريخ إلغاء الاحتساب.

(ع) الضرائب الحالية

لا توجد ضريبة على دخل الشركات في مملكة البحرين. ومع ذلك، يتم تسجيل الضرائب المتعلقة بالشركات التابعة المدرجة في السلطات الضريبية وفقاً للوائح المحلية.

(ف) الضرائب المؤجلة

تحتسب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام لجميع الفروقات المؤقتة الناتجة عن القواعد الضريبية للموجودات والمطلوبات والقيمة الحالية لأغراض التقارير المالية.

يتم تسجيل موجودات الضرائب المؤجلة عن جميع الفروقات المؤقتة الواجب اقتطاعها وترحيل خسائر الضرائب غير المستغلة ومستردات الضرائب إلى حد امكانية توافر الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة التي يتم مقابلها استخدام الفروقات المؤقتة الواجب اقتطاعها وخسائر الضرائب غير المستغلة ومستردات الضرائب. تستخدم في الوقت الحاضر معدلات الضريبة السارية لاحتساب ضرائب الدخل المؤجلة.

(ص) الزكاة

تحتسب الزكاة على قاعدة الزكاة للمجموعة وفق معيار الأيوبي الشرعي معيار المحاسبة المالي رقم 35 – الزكاة، باستخدام طريقة صافي الموجودات. تحتسب الزكاة بناء على أرصدة الاحتياطي المؤهلة والأرباح المستتقة في نهاية السنة. ويقوم البنك بحساب حصة الزكاة التناسبية المستتقة الدفع من قبل المساهمين ويتم إبلاغهم بها سنوياً. يتم اعتماد حصة الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة. دفع الزكاة على حسابات الاستثمار غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسئولية حاملي حسابات الاستثمار.

2 أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ق) مخصص منافع الموظفين

تحتسب منافع ومستحقات الموظفين المتعلقة بالإجازات السنوية وتذاكر سفر الإجازات وغير ذلك من المنافع قصيرة الأجل عندما تستحق للموظفين. يتم تحميل مساهمات المجموعة في خطط المساهمة المحددة في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تتعلق بها. فيما يتعلق بهذه الخطط، للمجموعة التزامات قانونية واستدلالية بدفع المساهمات كلما استحققت دون وجود أي التزام عليها بدفع فوائد مستقبلية.

يتم عمل مخصصات تكلفة منافع نهاية الخدمة، التي يكون مؤهل للحصول عليها بعض الموظفين العاملين لدى المجموعة، بموجب متطلبات قانون العمل الساري في الدول ذات العلاقة.

وبخصوص المكافآت غير الثابتة، يتم احتساب مخصص للمبالغ المتوقع دفعها وذلك إذا كان للمجموعة أي التزام قانوني أو استدلالي لدفع هذه المبالغ للموظف نتيجة خدمات قدمها في الماضي، ويمكن احتساب هذه الالتزامات بطريقة موثوقة.

بالنسبة إلى المكافآت المتغيرة القائمة على حوافز الأسهم، يتم احتساب المخصص وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي، بناءً على صافي قيمة الأصول المعدلة لآخر البيانات المالية الموحدة المدققة.

المدفوعات على أساس الأسهم

يتم احتساب القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة للموظفين بتاريخ المنح كمصرف، مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية خلال الفترة التي يستحق فيها الموظفون هذه المكافآت. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصرف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء لها، ليكون المبلغ المحتسب كمصرف وفقاً لعدد الأسهم التي تستوفي شروط الخدمات وشروط الأداء بتاريخ المنح.

الحوافز السنوية المؤجلة على أساس الأسهم

تماشياً مع سياسة المكافآت المتغيرة، تمنح المجموعة مكوناً من مكافآتها السنوية لبعض الموظفين المشمولين (المتحملين لمخاطر جوهرية والأشخاص المعتمدين) في شكل حوافز مؤجلة يتم إصدارها تناسبياً على مدى ثلاث سنوات. وتشمل الحوافز المؤجلة عنصراً نقدياً وعنصر أسهم. يتم تحويل مكون السهم إلى أسهم صورية للبنك بناءً على القيمة الدفترية للسهم بتاريخ المنح. يتم تسوية الحوافز المؤجلة نقداً بتاريخ كل إصدار بناءً على أحدث قيمة دفترية للسهم الواحد في البنك. يتم إظهار التزام الحوافز المؤجلة بمبالغ التسوية الخاصة بهم بتاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب أي تغييرات في القيمة الدفترية للالتزام كمصرف أو تحرير في بيان الدخل للفترة إعداد التقارير. جميع الحوافز المؤجلة تخضع لأحكام الإلغاء والاسترجاع.

(ر) مبالغ مستحقة للمستثمرين

تصنف الأموال المستلمة من المودعين الذين يتحملون المخاطر المتعلقة بالبنك أو الشركات التابعة على أنها "مبالغ مستحقة لمستثمرين".

(ش) حسابات جارية للعملاء

أرصدة الحسابات الجارية للعملاء هي حسابات غير استثمارية، ويتم احتسابها عند إنسلاهما من قبل البنك. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المستلمة من قبل البنك بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية، والذي يمثل قيمة السداد للعملاء.

(ت) حقوق حاملي حسابات الاستثمار المطلق

تمثل حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار المطلقه أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حساب استثمار مشترك غير مقيد، وللمجموعة ("المضارب") حرية التصرف في استثمارها. وتشمل هذه الأموال التي يتم جمعها بموجب عقود المضاربة وعقود الوكالة ضمن إطار ترتيبات استثمارات متعددة المستويات. يتم استثمار الأموال المستلمة بموجب اتفاقيات الوكالة في سلة استثمار المضاربة، وتعتبر كاستثمار يقوم به صاحب الحساب الاستثماري. بموجب ترتيبات كلاً من المضاربة والوكالة الممزوجة، يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة ودون وضع قيود لاستثمارها من حيث المكان والطريقة والغرض. تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الاستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مسبقاً مع أصحاب حسابات الاستثمار. تتحمل المجموعة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. تظهر جميع حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة، زائداً الأرباح والاحتياطيات ذات العلاقة، مطروحاً منها المبالغ المسددة.

إن الأساس الذي تطبقه المجموعة في الوصول إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار في الدخل هو إجمالي دخل الاستثمار مطروحاً منه دخل المساهمين. في حالة عقود الوكالة، لا يعمل البنك كوكيل استثماري ومضارب لنفس الصندوق في نفس الوقت. وبالتالي، وفي حال مزج أموال استثمارات الوكالة مع سلة المضاربة، فإن وكيل الاستثمار سيقوم فقط بفرض رسوم وكالة، ولن يتقاسم الأرباح من سلة استثمار المضاربة بصفته مضارب.

بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30، يتم تخصيص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الموجودات المستثمرة باستخدام الأموال من حسابات الاستثمار غير المقيدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

2 أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ث) حسابات الاستثمار المقيدة (خارج الميزانية العمومية)

تحت إطار حسابات الاستثمار المقيدة، يقوم أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة بفرض قيود معينة فيما يتعلق بموضع وكيفية وغرض استثمار الأموال. يتم الإفصاح عن هذه الحسابات بشكل منفصل في بيان التغيير لحسابات الاستثمار المقيدة.

يتم احتساب حسابات الاستثمار ميدئياً بالقيمة العادلة للمقابل المستلم في التاريخ الذي يصبح فيه العقد ساري المفعول.

بعد الاحتساب المبدئي، يأخذ القياس اللاحق لحسابات الاستثمار في الحسبان الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات الأخرى التي تم إنشاؤها خصيصاً لحساب حاملي حسابات الاستثمار مطروحاً منها أي خسائر في الأصول المنسوبة إلى حاملي حسابات الاستثمار.

خ) أسهم الخزينة

يتم احتساب هذه الأسهم على أنها انخفاض في حقوق الملكية. وتسجل الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية.

ذ) الاحتياطي القانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني، يتم تحويل 10٪ من صافي ربح المجموعة للسنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يصل هذا الاحتياطي إلى 50٪ من رأس المال المدفوع. ويكون هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ولكن يمكن استخدامه كما هو موضح في قانون البحرين للشركات التجارية وغيرها من القوانين المحلية القابلة للتطبيق.

ض) ضمانات مالية

الضمانات المالية هي العقود التي تتطلب من المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشرط أداة الدين. يحتسب عقد الضمان المالي ابتداءً من تاريخ إصداره. تحتسب المطلوبات الناشئة من عقد الضمانة المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، عندما يصبح وفقاً للضمان محتمل.

ظ) مخصصات

يتم احتساب مخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك التزامات قانونية أو استدلالية على المجموعة يمكن قياسها بطريقة موثوقة، مع احتمال الحاجة لتدفق منافع اقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

غ) نظام حماية حسابات الاستثمار المطلقة

يتم تغطية الأموال التي تحتفظ بها المجموعة في حسابات الاستثمار والحسابات الجارية بنظام حماية الودائع وحقوق حاملي حسابات الاستثمار المطلقة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (34) لسنة 2010. ويتم دفع مساهمة سنوية من قبل المجموعة على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي ضمن هذا النظام، وتحتسب كمصروف عند استحقاقها.

يغطي هذا النظام جميع الحسابات المؤهلة التي تحتفظ بها المجموعة، مع مراعاة بعض الاستثناءات المحددة، والحد الأقصى للمبلغ الإجمالي المستحق، واللوائح الأخرى التي تحكم إنشاء نظام حماية الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة.

أ) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق التسهيلات المالية المتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل، وذلك وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (5) - "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة".

أ ب) احتساب الإيراد

1. المشاركة في الأرباح ورسوم الإدارة
يتم احتساب الإيرادات الناتجة عن المشاركة في الأرباح ورسوم الإدارة المحملة على الصناديق المدارة من قبل المجموعة على أساس حق المجموعة في استلام تلك الإيرادات من حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة كما هو محدد في عقود المضاربة (صكوك الأمانة)، باستثناء الحالة التي تقوم المجموعة فيها بالتنزل مؤقتاً عن هذا الحق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

2 أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

2. أرباح على موجودات التمويل
يتم احتساب ربح معاملات المرافحة على أساس توزيع الأرباح لكل معاملة تناسبياً على مدى فترة المعاملة حيث تحمل كل فترة مالية حصتها من الأرباح بغض النظر عما إذا تم أو لم يتم استلام مبلغ نقدي. ومع ذلك، يتم تعليق استحقاق الأرباح على معاملات المرافحة إذا تأخر تسديد الأقساط لمدة تزيد عن تسعين يوماً، إلا إذا رأت إدارة البنك بأن هناك مبررات كافية لاستحقاق تلك الأرباح.

يتم استحقاق الإيرادات من التمويلات الأخرى على أساس طريقة العائد الفعلي على مدى فترة المعاملة. حينما لا يكون الإيراد محدد تعاقدياً أو قابل للقياس كمياً، فيتم احتسابه عندما يصبح تحقيقه مؤكداً بشكل معقول أو عند تحققه.

3. دخل الموجودات المقتناة بغرض التأجير
يتم تسجيل الإيرادات من عقود التأجير تناسبياً على مدى فترة الإيجار.

4. دخل عقود المضاربة
يتم تسجيل الإيرادات من عقود المضاربة عندما يقوم المضارب بتوزيع الأرباح. ويتم تسجيل الحصة من خسائر السنة إلى حد امكانية اقتطاع هذه الخسائر من رأسمال المضاربة.

5. أرباح عقود المشاركة
يتم احتساب حصة المجموعة من الأرباح لعقود المشاركة التي تستمر لأكثر من فترة مالية واحدة حينما يتم تسديدها جزئياً أو كلياً، فيما يتم احتساب حصة المجموعة من الخسائر في الحدود التي يتم فيها اقتطاع تلك الخسائر من حصة المجموعة في رأسمال المشاركة. بينما يتم احتساب الأرباح والخسائر لعقود المشاركة المتناقصة بعد الأخذ في الاعتبار الانخفاض في حصة المجموعة في رأسمال المشاركة، وبالتالي الحصة التناسبية من الأرباح أو الخسائر.

6. الدخل من الصكوك
يتم احتساب الدخل من الصكوك من نوع أدوات الدين على أساس تناسبي زمنياً، وذلك استناداً إلى معدل العائد الأساسي لنوع الصك المعني.

يتم احتساب الدخل من الصكوك من نوع أدوات الدين عند ثبوت حق المجموعة في استلام أرباح الأسهم.

7. دخل أرباح الأسهم
يتم احتساب دخل أرباح الأسهم عند التأكد من وجود حق الاستلام.

8. ربح من بيع استثمارات حقوق الملكية
يتم احتسابها بتاريخ المتاجرة وقت إلغاء احتساب الأوراق المالية الاستثمارية. الربح أو الخسارة هو الفرق بين القيمة الدفترية بتاريخ المتاجرة، والمقابل المستلم أو المستحق.

9. الرسوم والعمولات
يتم احتساب الرسوم والعمولات عند اكتسابها.

ويتم تسجيل العمولة المستحقة عن الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان كإيراد على مدى فترة المعاملة.

تتحقق رسوم هيكلية وتنظيم معاملات التمويل لأطراف أخرى أو بالنيابة عنهم كإيراد عند استيفاء البنك لجميع التزاماته المتعلقة بالمعاملات ذات الشأن.

(أ ج) تخصيص الأرباح بين المجموعة وحاملي حسابات الاستثمار

تمتلك المجموعة سجلات منفصلة للأصول التي يمولها المالكين وحسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة. كما يتم تخصيص جميع الإيرادات المولدة من تمويل هذه الأصول من قبل حسابات الاستثمار لصالح العملاء، بعد اقتطاع المخصصات، واحتياطي مخاطر الاستثمار، واحتياطي معادلة الأرباح، وحصة المضارب من الأرباح، والرسوم الإدارية.

تتحمل المجموعة بصورة مباشرة المصاريف الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة الصناديق.

يتم احتساب بعض حوافز الربح بناءً على مدة العقود مع أصحاب الحسابات المقيدة.

2 أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أه) تحويل الموجودات بين حقوق الملكية وحسابات الاستثمار المطلقة وحسابات الاستثمار المقيدة
يتم تحويل الموجودات بالقيمه العادلة بين حقوق الملكية وحسابات الاستثمار المطلقة وحسابات الاستثمار المقيدة بالقيم المتفق عليها.

أو) أدوات إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

تستخدم المجموعة بعض أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (على غرار المشتقات) للتحوط الاقتصادي من مخاطر صرف العملات الأجنبية ومعدلات الربح. يتم احتساب هذه الأدوات مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام العقد، ويعد قياسها لاحقًا بقيمتها العادلة. القيمة العادلة لأداة التحوط تعادل أسعارها السائدة في السوق أو تستند إلى عروض أسعار الوسيط. يتم الإفصاح عن الأدوات ذات القيمة السوقية الموجبة كموجودات، والأدوات ذات قيم سوقية سالبة يتم الإفصاح عنها كمطلوبات في بيان المركز المالي.

في ظروف معينة تدخل المجموعة في أدوات إدارة مخاطر متوافقة مع الشريعة الإسلامية للتحوط من مخاطر العملات الأجنبية. يتم تضمين التغييرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة التي تم تخصيصها والمؤهلة كتحوطات للقيمة العادلة في بيان الدخل الموحد مع التغيير المقابل في القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المتحوط والذي يمكن أن ينسب إلى مخاطر التحوط. يتم تعديل الأرباح أو الخسائر غير المحققة على الموجودات المتحوطة والمنسوبة إلى مخاطر التحوط مقابل القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المتحوطة. بالنسبة للمشتقات التي لم يتم تحديدها في علاقة تحوط مؤهلة، يتم احتساب جميع التغييرات في قيمتها العادلة على الفور في بيان التغييرات في حقوق ملكية المساهمين.

تحوط التدفقات النقدية المنسوبة إلى مخاطر معينة مرتبطة بأصل أو التزام محتسب أو معاملة توقع محتملة للغاية والتي يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة، ويتم احتساب الجزء الفعال من التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات في بيان التغييرات في حقوق الملكية، ويتم عرضها في احتياطي التحوط. يتم احتساب أي جزء غير فعال من التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات فوراً في بيان الدخل الموحد. تقوم المجموعة حالياً بتحوط التدفقات النقدية لإدارة مخاطر معدل الربح على المطلوبات المالية ذات الأسعار المتغيرة.

تحوطات تتأثر بشكل مباشر بالإصلاحات المعيارية لمعدل الربح المتغير

لغرض تقييم ما إذا كانت هناك علاقة اقتصادية بين البند (البند) المتحوط وأداة (أدوات) التحوط، تفترض المجموعة أن معدل الربح المتغير المعياري لم يتغير كنتيجة لإصلاح معيار معدل الربح العالمي المتغير.

بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية لمعاملة توقع، تفترض المجموعة أن معدل الربح المتغير المعياري لن يتم تغييره كنتيجة لإصلاح معيار معدل الربح المتغير بغرض تقييم ما إذا كانت معاملة التوقع محتملة للغاية وتمثل تعرضاً للتغييرات في التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤثر في النهاية على الربح أو الخسارة. عند تحديد ما إذا كان من المتوقع حدوث معاملة توقع محددة مسبقاً في تحوط التدفقات النقدية المتوقع، تفترض المجموعة أن التدفقات النقدية المعيارية لمعدل الربح المتغير المصنفة كتحوط لن يتم تغييرها كنتيجة لإصلاح معدل الربح المتغير المعياري.

ستتوقف المجموعة عن تطبيق السياسة المحددة لتقييم العلاقة الاقتصادية بين البند المتحوط وأداة التحوط (1) للبند المتحوط أو أداة التحوط عندما لا يعود عدم اليقين الناشئ عن إصلاح معدل الفائدة المعياري موجوداً فيما يتعلق بالتوقيت ومقدار التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الربح المتغير للبند أو الأداة المعنية أو (2) عند توقف علاقة التحوط. بالنسبة لتقييمها المحتمل بدرجة عالية للبند المتحوط، لن تقوم المجموعة بعد ذلك بتطبيق السياسة المحددة عندما يكون عدم اليقين الناشئ من الإصلاح المعياري لمعدل الربح المتغير حول توقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستقبلية المستندة إلى معدل الربح المتغير المعياري للبند المتحوط، أو لم يعد موجوداً، أو عند توقف علاقة التحوط.

أز) الإنخفاض في القيمة

يتم تقييم انخفاض قيمة الموجودات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالي رقم 30- "انخفاض القيمة وخسائر الائتمان والالتزامات المرهقة" على النحو التالي:

1. التمويل والذمم المدينة

أح) انخفاض القيمة

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية من الأنواع التالية:

- * جميع التمويلات الإسلامية وبعض الموجودات الأخرى (بما في ذلك مستحقات السلع والمرابحة)
- * أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.
- * التزامات التمويل غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
- * عقود الضمان المالي غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
- * مستحقات الإيجار وموجودات العقود
- * الأرصدة مع البنوك
- * أرصدة الأطراف ذوي العلاقة

2 أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا الأدوات المالية الأخرى التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ الاحتساب المبدئي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة إثني عشر شهراً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التعثر المحتملة على الأدوات المالية خلال 12 شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي.

قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة أو التعرض المقاس باستخدام نماذج معقدة وفرضيات جوهريّة بشأن الأوضاع الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء والخسائر الناتجة عن ذلك).

هناك عدد من الأحكام المهمة المطلوبة أيضاً في تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، مثل:

- تحديد معايير الزيادة الجوهريّة في مخاطر الائتمان؛
- تحديد معايير تعريف التعثر؛
- اختيار النماذج والفرضيات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تحديد العدد والأوزان النسبية للسيناريوهات التطلعية لكل نوع من المنتجات / السوق و الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بها
- إنشاء مجموعات من الذمم المدينة المماثلة لغرض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة - الزيادة الجوهريّة في مخاطر الائتمان (SICR)

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، سيقوم البنك بمقارنة مخاطر التعثر في السداد بتاريخ التقييم مع مخاطر التعثر في السداد عند الاحتساب المبدئي. يجب إجراء هذا التقييم في كل تاريخ تقييم.

بالنسبة لمحفظة الشركات، تقوم المجموعة بإجراء تقييم للزيادة الجوهريّة في مخاطر الائتمان (SICR) على مستوى الطرف المقابل، حيث أن التصنيف الداخلي يتم حالياً على مستوى الطرف المقابل ولا يتم تعيين التصنيف على مستوى التسهيلات. تحتفظ المجموعة بالتصنيف على مستوى التسهيلات باعتباره التصنيف الداخلي للطرف المقابل في تاريخ نشأة التسهيل وتاريخ التقييم.

بالنسبة لمحفظة الأفراد، تقوم المجموعة حالياً بإدارة محفظة الأفراد الخاصة بها على مستوى التسهيلات، وبالتالي يتم إجراء تقييم الزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان على محفظة الأفراد على مستوى التسهيلات. ستعكس الأيام الماضية المستحقة (DPD) للتسهيلات الفردية على تقييم الزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان للطرف المقابل.

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ازدادت بشكل جوهري منذ الاحتساب المبدئي، تستخدم المجموعة نظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي الخاص بها، والتقييمات الخارجية للمخاطر، وحالة تأخر الحسابات، وإعادة الهيكلة، وحكم خبراء الائتمان، والخبرة التاريخية ذات الصلة، حيثما أمكن ذلك.

باستخدام حكمها الائتماني الخبير، وحيثما أمكن، التجربة التاريخية ذات الصلة، قد تقرر المجموعة أن التعرض قد شهد زيادة كبيرة في مخاطره الائتمانية على أساس مؤشرات نوعية معينة، ترى أنها تدل على ذلك والتي قد لا تعكس آثارها بالكامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب.

ترى المجموعة أن الزيادة الجوهريّة في مخاطر الائتمان تحدث في موعد لا يتجاوز 30 يوماً بعد تجاوز الأصل موعد استحقاقه. يتم تحديد أيام تجاوز الاستحقاق من خلال حساب عدد الأيام منذ أقرب تاريخ استحقاق لم يتم استلام الدفعة الكاملة بشأنه. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون اعتبار أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض.

تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهريّة في مخاطر الائتمان من خلال المراجعات والتحقق المنتظمة.

تصنف المجموعة أدواتها المالية في المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3، بناءً على منهجية انخفاض القيمة المطبقة، كما هو موضح أدناه: -

- المرحلة 1 - الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً: بالنسبة للأدوات المالية التي لم يكن هناك أي زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، وغير الضعيفة ائتمانياً عند نشوئها، تحتسب المجموعة المخصص بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.
- المرحلة 2 - الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - غير ضعيفة ائتمانياً: بالنسبة للأدوات المالية التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، لكنها غير ضعيفة ائتمانياً، يتم احتساب مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة لكل التمويلات المصنفة في هذه المرحلة استناداً إلى بيان الاستحقاق الحقيقي/المتوقع، بما في ذلك تسهيلات إعادة الهيكلة أو إعادة الجدولة.
- المرحلة 3- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ضعيفة ائتمانياً: بالنسبة للأدوات المالية الضعيفة ائتمانياً، تحتسب المجموعة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. تستخدم عملية تحديد التعثر للمرحلة 3، لعدد أيام الاستحقاق البالغ عددها 90 يوماً.

2 أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

التعثر

يسعى معيار المحاسبة المالي رقم 30 إلى مواءمة محاسبة انخفاض قيمة الأدوات المالية مع الطريقة التي تدار بها مخاطر الائتمان داخلياً في البنك. في هذا السياق، تعد "مخاطر التعثر في السداد" للأداة المالية مكوناً رئيسياً لنموذج الخسارة المتوقعة بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30.

بشكل عام، تعتبر الأطراف المقابلة ذات التسهيلات التي تجاوزت 90 يوماً من تاريخ استحقاقها بأنها متعثرة.

قطاع غير التجزئة:

وضعت المجموعة التعريف التالي للتعثر (كما هو منصوص عليه في وثيقة بازل وإرشادات معيار المحاسبة المالي رقم 30):

عملاء عدا الأفراد مع الخصائص التالية:

- كل أو أي من التسهيلات التي يكون فيها أي قسط أو جزء منه مستحقاً لمدة 90 يوماً أو أكثر
- كل أو أي من التسهيلات التي وضعت على حالة عدم الاستحقاق (أي تعليق الربح)
- كل أو أي من التسهيلات حيث يتم وضع "مخصص محدد" جانباً بشكل فردي

التعثرات المدفوعة بالحدث مثل إعلان الإفلاس، أو موت المقترض (في حالة غياب خطة التعاقب أو الإدارة المهنية)، وغيرها من الأحداث المحددة التي من شأنها التأثير بشكل كبير على قدرة المقترض على المجموعة.

لن تأخذ المجموعة في الاعتبار معيار الاستحقاق لمدة 90 يوماً في حالات التعثر في السداد الفني (على سبيل المثال التسهيلات التي تحمل علامة +90 لعدد أيام الاستحقاق لأسباب إدارية وليست متعلقة بالائتمان ولا يوجد خلاف بشأن السداد).

أدرجت الشركة التابعة، بنك فيصل المحدود، معياراً إضافياً لعدد أيام الاستحقاق لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، والذي يتطلب تصنيف جميع التسهيلات التمويلية التي يكون فيها أي قسط أو جزء منه مستحقاً لمدة 60 يوماً أو أكثر كما في تاريخ بيان المركز المالي، ضمن المرحلة 2، بغض النظر عن تصنيف المخاطر الائتمانية.

قطاع التجزئة:

وضعت المجموعة التعريف التالي للتعثر:

جميع التسهيلات التي يكون فيها أي قسط أو جزء منه مستحقاً لمدة 90 يوماً أو أكثر

لن ينظر البنك في معيار الاستحقاق لمدة 90 يوماً في حالات التعثر في السداد الفني (على سبيل المثال التسهيلات التي تحمل علامة +90 لعدد أيام الاستحقاق لأسباب إدارية وليست متعلقة بالائتمان ولا يوجد خلاف بشأن السداد).

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية كما يلي:

- موجودات التمويل غير الضعيفة ائتمانياً كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- موجودات التمويل الضعيفة ائتمانياً كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- عقود الضمانات المالية: الدفعات المتوقعة لتعويض حامل العقد، مطروحاً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.
- التزامات التمويل غير المسحوبة: كالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة، في حال تم سحب الالتزام، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.

تقيس المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى الأداة الفردية مع مراعاة التدفقات النقدية المتوقعة، احتماليه حدوث التعثر في السداد (PD)، الخسارة في حالة التعثر في السداد (LGD)، عامل تحويل الائتمان (CCF) ومعدل الخصم. بالنسبة للمحافظ التي لا تتوفر فيها معلومات على مستوى الأداة، تقوم المجموعة بإجراء تقدير للخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي.

المدخلات الرئيسية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة هي بنية مصطلح المتغيرات التالية:

- احتماليه حدوث التعثر في السداد؛ (Probability of Default)؛
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (Loss Given Default)؛ و
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (Exposures at Default).

2 أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

يتم استخلاص هذه المحددات بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية والمقدرة الأخرى. ويتم تعديلها أيضاً بحيث تعكس سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه.

تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد (LGD) هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. إذا كان الطرف الآخر أو التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر في السداد.

الخسارة في حالة التعثر في السداد (EAD) هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. في حال عدم توافر بيانات الاسترداد، تستخدم المجموعة تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد بناءً على ممارسات السوق.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد من التعرضات الحالية للطرف المقابل، والتغيرات المحتملة على المبلغ الحالي، والمسموح بها بموجب العقد، بما في ذلك الإطفاء. قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد للأصل المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة للالتزامات الإقراض والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ القائم حالياً.

تحدد فترة التعرض الفترة التي يتم خلالها النظر في التعثر عن السداد وبالتالي تؤثر على تحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد وقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة (خاصة بالنسبة لحسابات المرحلة 2 مع الخسائر الإئتمانية المتوقعة لمدى الحياة).

مع مراعاة استخدام احتمالية حدوث التعثر في السداد بحد أقصى مدته 12 شهراً للأصول المالية التي لم تزداد فيها مخاطر الائتمان زيادة جوهرية، تقيس المجموعة الخسائر الإئتمانية المتوقعة بالنظر إلى مخاطر التعثر في السداد خلال الفترة التعاقدية القصوى، التي يتعرض خلالها لمخاطر الائتمان، حتى لو كانت لأغراض إدارة المخاطر، تأخذ المجموعة في الحسبان المدة الأطول. يمتد الحد الأقصى للفترة التعاقدية إلى التاريخ الذي يحق فيه للمجموعة المطالبة بسداد سلفة أو إنهاء التزام أو ضمان قرض.

دمج المعلومات التطلعية

تدمج المجموعة معلومات تطلعية في كل من تقييمها لما إذا كانت مخاطر الائتمان الخاصة بأداة ما قد زادت بشكل جوهري منذ الاحتساب المبدئي، وقياسها الخسائر الإئتمانية المتوقعة. تُصدر المجموعة سنوياً بيانات تنبؤات الاقتصاد الكلي من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (IMF) ووحدة التحريات الإقتصادية (EIU) في بلد التعرض ذي الصلة.

تقوم الإدارة باتخاذ قرارات حكمية عند تقييم متغيرات الاقتصاد الكلي. تشمل المتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في نموذج احتمالية التعثر لمعيار المحاسبة المالي رقم 30، من بين أمور أخرى، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، ونمو الائتمان المحلي.

استحداث مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية وأيام الاستحقاق هي بشكل رئيسي مدخلات لتحديد مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب نوع المُقترض، وعدد أيام الاستحقاق، بالإضافة لدرجة التصنيف الائتماني.

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد، والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي، بالإضافة للتحليل المتعمق في أثر بعض العوامل الأخرى (على سبيل المثال الخبرة في منح التسامح) على مخاطر التعثر في السداد. لمعظم التعرضات، عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل: نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، ونمو الائتمان المحلي.

بالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تحسب المجموعة تقديرات PiT PD وفقاً لثلاثة سيناريوهات، الحالة الأساسية، والحالة الجيدة والحالة السيئة. ثم يتم حساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة المناسبة المرجحة الاحتمالية من خلال تعيين الاحتمالات، بناءً على ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو.

بالنسبة لمحفظة الشركات، ومن خلال المراجعة السنوية لمحفظة الشركات، ترصد المجموعة أداء سنوياً لحساب احتمالية حدوث التعثر في السداد يعتمد على الأفق لمدة عام على مدار السنوات الخمس الماضية. يتم تجميع احتمالات حدوث التعثر في السداد هذه وفقاً لتصنيفات المخاطر الداخلية (أي من 1 إلى 7). يوفر متوسط معدل التعثر في السداد لتعثر 5 سنوات المرصود من خلال دورة احتمالية حدوث التعثر في السداد.

2 أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (بتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (بتبع)

محظة الأفراد مقسمة على أساس المنتجات التي تُظهر السلوك المتميز إلى الفئات التالية:

- تمويل السيارات؛
- تمويل الرهن العقاري؛
- تمويل شخصي؛ و
- بطاقات الائتمان.

يتم قياس احتمالية التعثر في السداد لكل قطاع باستخدام تقدير التعثر المرصود، وبالتالي يتم حساب احتمالية التعثر في السداد استناداً إلى مستوى أيام الاستحقاق لكل قطاع على حدة. بموجب هذا التحليل، يتم تتبع حالة تأخر الحسابات في فترة زمنية مدتها سنة واحدة مع دورة شهر متحرك. تؤخذ بالاعتبار بيانات أيام الاستحقاق ما لا يقل عن 5 سنوات.

يتم ضبط احتمالية التعثر في السداد المشتقة مع معلومات تطلعية تستند إلى متغيرات الاقتصاد الكلي، ومعايرتها لاشتقاق احتمالية التعثر في السداد النهائية بشكل منفصل لمحظة الشركات والأفراد.

الموجودات المالية المعاد هيكلتها

في حالة إعادة التفاوض على شروط الأصول المالية أو تعديلها أو استبدال أحد الأصول المالية الحالية بأصل جديد حسب الصعوبات المالية للمقترض، فيتم إجراء تقييم ما إذا كان يجب إلغاء احتساب الأصل المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا كانت عملية إعادة الهيكلة المتوقعة لن تؤدي لإلغاء احتساب الأصل، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الأصل المالي المعدل سيتم تضمينها في حساب العجز النقدي من الأصل الحالي.
- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة ستؤدي لإلغاء احتساب الأصل، يتم التعامل مع القيمة العادلة للأصل الجديد على أنها التدفقات النقدية النهائية في وقت إلغاء الاحتساب. هذا المبلغ متضمن في حساب العجز النقدي من الأصل الحالي المخصوم من التاريخ المتوقع لإلغاء الاحتساب إلى تاريخ بيانات المركز المالي، مع استعمال معدل الربح الفعلي للأصل الموجود حالياً.

الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً

في تاريخ بيان المركز المالي، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة منخفضة ائتمانياً. يعتبر الأصل المالي "منخفض ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

الأدلة على أن الأصل المالي ضعيف ائتمانياً تشمل المعلومات القابلة للرصد التالية:

- كل أو أي من التسهيلات التي يكون فيها أي قسط أو جزء منه مستحقاً لمدة 90 يوماً أو أكثر؛
 - كل أو أي من التسهيلات الموضوعية على حالة عدم الاستحقاق (أي تعليق الربح)؛
 - كل أو أي من التسهيلات حيث يتم عمل "مخصص محدد" جانبياً بشكل فردي؛
 - خرق التعهدات المالية التي تعتبر جوهرية. سيحدد البنك هذه الجوهرية بناء على الأثر السلبي للخرق على التصنيف الائتماني للمدين؛
 - التعثرات المدفوعة بالحدث مثل إعلان الإفلاس (الذي تقدم به المقترض، أو بدأه البنك ضد المقترض) وموت المقترض (في غياب خطة التعاقب أو الإدارة المهنية)، وغيرها من الأحداث المحددة التي من شأنها التأثير بشكل كبير على قدرة المقترض على البنك؛
 - يقوم البنك بشطب أو عمل مخصص محدد للحساب ناتج عن انخفاض جوهرية في جودة الائتمان، بعد تحمل البنك للتعرض؛
 - يقوم البنك بتحويل الالتزامات الائتمانية بمبلغ أقل من قيمتها النقدية المعادلة؛
 - يوافق البنك على إعادة هيكلة متعثرة للالتزام الائتماني، حيث من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تقلص الالتزام المالي الناجم عن الإعفاء المادي، أو التأجيل، أقساط السداد؛
 - تشير إعادة الهيكلة المتعثرة إلى الحالات التي يقوم فيها البنك بعمل تسوية سواء بإرادة البنك أو خلاف ذلك. يعني الإعفاء تخفيض مبلغ السداد أو الربح والذي يمكن أن يشمل التأجيل إعطاء فترات سماح أو تغييرات في الأقساط تؤدي إلى تأخير الاستحقاق.
- يعتبر البنك أنه من غير المرجح أن يدفع المدين التزاماته الائتمانية بالكامل (أي أصل الدين أو الربح أو الرسوم أو أي مبلغ آخر)، دون اتخاذ إجراءات مثل تحقق الضمان (إذا تم الاحتفاظ به).

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم طرح مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات. يتم الإفصاح عن الخسارة على الالتزامات غير المسحوبة والضمانات المالية في المطلوبات الأخرى.

2 أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (بتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (بتبع)

شطب الأصل

يتم شطب الموجودات المالية (إما جزئياً أو كلياً) عندما تتوقف المجموعة عن متابعة استرداد هذه المبالغ. إذا كان المبلغ الذي سيتم شطبه أكبر من مخصص الخسارة المتراكمة، يتم أولاً التعامل مع الفرق كزيادة في المخصص الخسارة الذي سيطبق لاحقاً مقابل إجمالي القيمة الدفترية. ويتم عكس أية مبالغ مستردة لاحقاً من مصروفات خسارة الأثمان.

تقوم المجموعة بشطب الأصول المالية، جزئياً أو كلياً، إذا استنفذت جميع الطرق العملية لاسترداد الأموال، وخُصت لعدم وجود احتمال معقول للاسترداد. المؤشرات التي تشير لعدم وجود احتمال معقول للاسترداد هي (i) وقف نشاط التنفيذ (ii) عندما تكون طريقة المجموعة للاسترداد هي تنفيذ الرهن على الضمان وقيمة الضمان تدل بأنه لا وجود لاحتمال معقول للاسترداد الكلي. مع ذلك، يجوز للمجموعة شطب الموجودات المالية التي لا تزال خاضعة لنشاط التنفيذ.

أط) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية (عدا الموجودات المالية المبينة أعلاه) في تاريخ رفع التقارير لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث انخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقع إستردادها لهذه الموجودات. تُقدر القيمة القابلة للإسترداد لأي موجودات إما بقيمتها المستغلة أو بقيمتها العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أكبر. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم احتساب خسائر الإنخفاض في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيير التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

عند تقدير القيمة المستغلة، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو وحدات تنتج تدفقات نقدية. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو وحدات تنتج تدفقات نقدية قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيير التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

صكوك سيادية وصكوك الشركات

هذه الاستثمارات هي في طبيعة أدوات الدين توفر دفعات أرباح ودفعات رأس مالية ثابتة أو قابلة للتحديد. تقييم الصكوك في إطار نموذجين متميزين للأعمال:

- نموذج عمل المحتفظ بها للتحويل - تشمل هذه المحفظة الصكوك قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وأدوات الخزينة التي يتم الاحتفاظ بها لتلبية متطلبات السيولة الأساسية للأصول السائلة عالية الجودة، وعادة ما يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها التعاقدية. يتم تصنيف وقياس الموجودات بموجب هذا النموذج بالتكلفة المطفأة. على الرغم من أن الإدارة تأخذ معلومات القيمة العادلة بالاعتبار، إلا أنها تقدم ذلك من منظور السيولة، وبظل التركيز الرئيسي لمراجعتها للمعلومات المالية بموجب نموذج العمل هذا على جودة الائتمان والعائدات التعاقدية.
- نموذج عمل كل من المحتفظ به للتحويل وللبيع: سيتم الاحتفاظ بمحفظة الخزينة المتبقية تحت الإدارة النشطة للخزينة لتحويل كل من التدفقات النقدية للعقد وللبيع. ويعتبر موظفو الإدارة الرئيسيون هذين النشاطين بأنهما جزء لا يتجزأ من تحقيق الأهداف المحددة لوحدة أعمال الخزينة. هذه المحفظة، مع توليد العوائد في المقام الأول من خلال العائد، يتم الاحتفاظ بها أيضاً لتلبية الالتزامات المتوقعة أو غير المتوقعة، أو لتمويل عمليات الاستحواذ المتوقعة أو النمو في وحدات الأعمال الأخرى. يتم تصنيف وقياس الموجودات بموجب هذا النموذج بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

أ ك) احتياطي معادلة الأرباح

يتم التخصيص لاحتياطي معادلة الأرباح من الدخل الناتج من حقوق الملكية أو حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة، لغرض إدارة معدل مخاطر العائد (بما في ذلك المخاطر التجارية المنقولة).

يتم احتساب المساهمة في احتياطي معادلة الأرباح في بيان الدخل الموحد المخصص للمساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة، حسب الاقتضاء.

يتم احتساب استخدام / عكس احتياطي معادلة الأرباح في حال انتفاء الحاجة للاحتياطي، وذلك وفقاً لرأي الإدارة. يتم احتساب العكس في بيان الدخل الموحد المخصص للمساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة، حسب الاقتضاء.

يتم الإفصاح عن احتياطي معادلة الأرباح كجزء من حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة، أو حقوق الملكية، حسب الاقتضاء.

يتم تقييم مدى كفاية احتياطي معادلة الأرباح على أساس سنوي، وذلك باستخدام نهج التحديث السريع، وفقاً لسياسات إدارة المخاطر للمجموعة.

يتم احتساب التعديلات أو التحويلات بين احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار عند وقوع الحدث الأساسي.

2 أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أ ك) احتياطي مخاطر الاستثمار

يتم تخصيص احتياطي مخاطر الاستثمار من الدخل الناتج من حقوق الملكية أو حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة، لغرض خلق احتياطي مقابل مخاطر الائتمان والسوق والاستثمار في الأسهم المتعلقة بشكل أساسي بالخسائر المحتملة المستقبلية المتبقية (بعد انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية المحتسبة بموجب سياسة انخفاض القيمة).

يتم احتساب المساهمة في احتياطي مخاطر الاستثمار في بيان الدخل الموحد المخصص لحقوق الملكية أو حسابات الاستثمار غير المقيدة، حسب الاقتضاء.

يتم احتساب استخدام / عكس احتياطي مخاطر الاستثمار عند وقوع حدث الخسارة، أو في حال انتفاء الحاجة للاحتياطي، وذلك وفقاً لرأي الإدارة. يتم احتساب العكس في بيان الدخل الموحد المخصص للمساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة، حسب الاقتضاء.

يتم الإفصاح عن احتياطي مخاطر الاستثمار كجزء من حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة أو حقوق الملكية، حسب الاقتضاء.

يتم تقييم مدى كفاية احتياطي مخاطر الاستثمار على أساس سنوي، وذلك باستخدام نهج التحديث السريع وفقاً لسياسات إدارة المخاطر للمجموعة.

يتم احتساب التعديلات أو التحويلات بين احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار عند وقوع الحدث الأساسي.

1) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي أصبحت سارية المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2023.

1) معيار المحاسبة المالي رقم (39) – إعداد التقرير المالي عن الزكاة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (39) – إعداد التقرير المالي عن الزكاة في 2021. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ إعداد التقرير المالي المتعلق بالزكاة المنسوبة لمختلف الأطراف من ذوي المصلحة بالمؤسسة المالية الإسلامية. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (9) – الزكاة، وهو ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2023.

يسري هذا المعيار على المؤسسات فيما يتعلق باحتساب وقياس والإفصاح عن الزكاة المنسوبة للأطراف المعنيين من ذوي المصلحة. في حين ان احتساب الزكاة ينطبق بشكل فردي لكل مؤسسة ضمن المجموعة، فإن هذا المعيار سيكون واجب التطبيق على جميع البيانات المالية الموحدة والمنفصلة للمؤسسة.

يجب على المؤسسة الملزمة بدفع الزكاة بموجب القانون أو بموجب وثائقها التنظيمية احتساب الزكاة الحالية المستحقة عن الفترة كمصروف في بياناتها المالية. إذا لم يكن دفع الزكاة ملزماً بموجب القانون أو بموجب وثائقها التنظيمية، وحين تعتبر المؤسسة وكلياً لدفع الزكاة نيابة عن بعض أصحاب المصلحة، يتم تعديل أي مبلغ مدفوع يتعلق بالزكاة مع حقوق ملكية أصحاب المصلحة المعنيين.

لا تتحمل المجموعة أي التزام لدفع الزكاة وفقاً لوثائقها التنظيمية. طبقت المجموعة هذا المعيار وقدمت الإفصاحات الإضافية اللازمة في بياناتها المالية السنوية (راجع إيضاح رقم 26).

2) معيار المحاسبة المالي رقم (41) – التقارير المالية المرحلية

يحدد هذا المعيار مبادئ إعداد المعلومات المالية المرحلية المختصرة ومتطلبات العرض والإفصاح ذات الصلة، مع التركيز على الحد الأدنى للإفصاح الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية بما يتوافق مع معايير المحاسبة المالية المختلفة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. كما ينطبق هذا المعيار على المؤسسات التي تعد مجموعة كاملة من البيانات المالية بتاريخ إعداد التقارير المالية المرحلية بما يتوافق مع معايير المحاسبة المالية ذات الصلة.

هذا المعيار ساري المفعول للبيانات المالية للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2023. طبقت المجموعة هذا المعيار لأساس إعداد المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة. لم يكن لتطبيق هذا المعيار أي أثر جوهري على المعلومات المالية المرحلية الموحدة للمجموعة.

3) معيار المحاسبة المالي رقم (44) - تحديد السيطرة على الموجودات والأعمال التجارية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (44) – تحديد السيطرة على الموجودات والأعمال التجارية" بتاريخ 31 ديسمبر 2023، وهو قابل للتطبيق بأثر فوري. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ واضحة ومتسقة لتقييم ما إذا، ومتى كانت المؤسسة تسيطر على أصل أو أعمال تجارية، سواء في سياق الهياكل التشاركية أو لأغراض توحيد البيانات المالية.

يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية، والمنشآت التي تعتبر طرفاً في الهياكل والمعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (كما هو مسموح به وفقاً للإطار التنظيمي وإطار إعداد التقارير). يغطي هذا المعيار الترتيبات داخل الميزانية العمومية وخارجها، بما في ذلك الهياكل التشاركية مثل المضاربة، والمشاركة، والصكوك. إن لتقييم السيطرة أهمية في مختلف السياسات المحاسبية للمجموعة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، توحيد البيانات المالية للشركات التابعة، واحتساب وإلغاء احتساب الأصول المالية المختلفة، وهياكل الاستثمار التشاركية.

قامت المجموعة بتقييم الإطار المعدل لتقييم السيطرة الذي قدمه معيار المحاسبة المالي رقم (44)، ولا يتوقع أي تأثير جوهري على استنتاجات السيطرة التي سبق تقييمها عند تطبيق هذا المعيار. ومع ذلك، فقد تم تعديل السياسات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بالمجموعة، بحيث تكون متسقة مع التعريفات والمبادئ المعدلة الموضحة في إطار معيار المحاسبة المالي رقم (44).

2 أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(2) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية المفعول بعد
المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة وسارية للفترة التي تبدأ من 1 يناير 2024، مع السماح بالتطبيق المبكر. مع ذلك، لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي من هذه المعايير.

(1) معيار المحاسبة المالي رقم (1) – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية
أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (1) المعدل – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية في 2021. هذا المعيار يحدد ويحسن متطلبات العرض العام والإفصاحات المنصوص عليها بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (1) السابق. يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2024، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إن تعديل معيار المحاسبة المالي رقم (1) يتوافق مع التعديلات التي أجريت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية.

بعض التعديلات الجوهرية على المعيار كما يلي:

- أ. أصبح الإطار المفاهيمي المعدل جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- ب. تم إدخال تعريف شبه حقوق الملكية؛
- ج. تم تعديل وتحسين التعريفات؛
- د. تم إدخال مفهوم الدخل الشامل؛
- هـ. يسمح للمؤسسات عدا المؤسسات المصرفية، بتصنيف الموجودات والمطلوبات كمتداولة وغير متداولة؛
- و. تم نقل الإفصاح عن الزكاة والتبرعات الخيرية إلى الإفصاحات؛
- ز. تم إدخال مفهوم التجاوز الحقيقي والعادل؛
- ح. تم إدخال معالجة التغيير في السياسات المحاسبية، والتغيير في التقديرات، وتصحيح الأخطاء؛
- ط. تم تحسين إفصاحات الأطراف ذوي العلاقة، والأحداث اللاحقة، وفرضية الاستمرارية؛
- ي. تحسين إعداد التقارير بشأن العملات الأجنبية، وتقارير القطاعات؛
- ك. تم تقسيم متطلبات العرض والإفصاح لثلاثة أجزاء: الجزء الأول يسري على جميع المؤسسات، والجزء الثاني يسري على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المماثلة فقط، والجزء الثالث ينص على الوضع الرسمي، وتاريخ سريان التعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- ل. البيانات المالية التوضيحية ليست جزءاً من هذا المعيار، وسيتم إصدارها بشكل منفصل.

تقوم المجموعة بتقييم الأثر المحتمل لهذا المعيار، وتتوقع تغييراً في بعض العروض والإفصاحات في بياناتها المالية الموحدة، بما يتماشى مع الممارسات الأوسع للسوق.

(2) معيار المحاسبة المالي رقم (45) – أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (45) – أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار) خلال سنة 2023. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تحديد، وقياس، وعرض أدوات "أشباه حقوق الملكية" في البيانات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

يحدد المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية لأدوات الاستثمار التشاركية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)، حيث تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بالسيطرة على الأصول الأساسية (في الغالب، كشريك عامل)، نيابة عن أصحاب المصلحة، عدا أصحاب حقوق الملكية. يوفر المعيار المعايير العامة لمحاسبة أدوات الاستثمار التشاركية وأشباه حقوق الملكية في الميزانية العمومية، وكذلك تجميع، واحتساب، وإلغاء احتساب، وقياس، وعرض، والإفصاح لأشباه حقوق الملكية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترة المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

2 أهم السياسات المحاسبية للمجموعة (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

3 معيار المحاسبة المالي رقم (46) – الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة
أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (46) – الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة خلال سنة 2023. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ وقواعد احتساب، وقياس، والإفصاح، وإلغاء احتساب الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة، بناء على أفضل الممارسات الشرعية والدولية. يهدف المعيار إلى تحسين الشفافية، وقابلية المقارنة، والمساءلة، والحوكمة في التقارير المالية المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية العمومية تحت للإدارة.

ينطبق هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية التي تتحمل مسئوليات انتمائية على الموجودات، بدون سيطرة، باستثناء مايلي:

- صندوق تكافل المشاركين و/ أو صندوق استثمار المشاركين لمؤسسة التكافل؛ و
- صندوق استثماري مدار من قبل مؤسسة، كونها منشأة قانونية منفصلة، والتي تخضع لإعداد التقارير بما يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة المالية ذات العلاقة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر. سيتم تطبيق هذا المعيار في نفس وقت تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (45) – أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار).

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

4 معيار المحاسبة المالي رقم (47) – تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (47) – تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية خلال سنة 2023. الهدف من هذا المعيار هو وضع إرشادات بخصوص المعالجة المحاسبية والإفصاحات لتحويلات الموجودات بين الأوعية الاستثمارية، التي تديرها نفس المؤسسة أو أطرافها ذوي العلاقة. هذا المعيار يسري على تحويلات الموجودات التي لا تشكل جزءاً من دمج الأعمال، أو بيع عمل تجاري، أو إعادة هيكلة المؤسسة.

يُعرّف المعيار الوعاء الاستثماري على أنه مجموعة من الأصول التي يتم إدارتها معاً لتحقيق هدف استثماري مشترك، مثل صندوق، أو محفظة، أو أمانة. كما يُعرّف المعيار تحويل الأصول على أنه معاملة أو حدث ينتج عنه تغيير في الملكية القانونية، أو الجوهر الاقتصادي للموجودات، مثل البيع، أو المساهمة، أو التوزيع، أو إعادة التصنيف.

يجب احتساب تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية استناداً إلى جوهر المعاملة، وأحكام وشروط اتفاق التحويل. يصنّف المعيار تحويلات الموجودات إلى ثلاث فئات: تحويلات بالقيمة العادلة، وتحويلات بالقيمة الدفترية، وتحويلات أخرى عدا القيمة العادلة أو القيمة الدفترية. ويحدد المعيار أيضاً متطلبات الإفصاح عن عمليات تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية.

المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

3. نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
15,188	17,497	احتياطي النقد لدى المصارف المركزية
107,189	117,906	نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية
122,377	135,403	

4. ودائع السلع لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
18,467	4,935	ودائع / عقود سلع
(27)	(27)	ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة
18,440	4,908	

5. موجودات التمويلات

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
628,864	747,772	تمويلات مرابحة وتورق
579,533	426,675	تمويل مشاركة
61,374	69,927	تمويلات استصناع
591	591	تمويل إجارة
1,270,362	1,244,965	
(118,078)	(81,223)	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
1,152,284	1,163,742	

التمويلات الأخرى تشمل قروض وسلفيات تقليدية يبلغ مجموعها 21.4 مليون دينار بحريني (2022: 33.5 مليون دينار بحريني) قامت بها شركة تابعة للبنك.

وفيما يلي الحركة على مخصص انخفاض القيمة:

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
141,386	118,078	كما في 1 يناير
11,478	12,652	مخصص السنة
(8,193)	(7,184)	مبالغ مرجعة خلال السنة
(2,304)	(35,051)	المستخدم خلال السنة
(13,333)	-	الحركة نتيجة بيع الأصول
(10,956)	(7,272)	فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية
118,078	81,223	كما في 31 ديسمبر

6. أوراق مالية استثمارية

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023
42	-
418	6,259
746	1,935
1,206	8,194

أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

أدوات دين - مدرجة

أدوات دين - غير مدرجة

أدوات حقوق الملكية - مدرجة

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023
82,661	55,494
684,424	745,558
16,424	7,510
2,152	2,440
785,661	811,002
(3,248)	(4,155)
782,413	806,847

أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

أدوات دين - مدرجة

أدوات دين - غير مدرجة

أدوات حقوق الملكية - مدرجة

أدوات حقوق الملكية - غير مدرجة

ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة

15,442	36,332
18,727	11,205
34,169	47,537
(2,447)	(1,890)
31,722	45,647
815,341	860,688

أدوات استثمارية بالتكلفة المطفأة

أدوات دين - مدرجة

أدوات دين - غير مدرجة

ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة

الأوراق المالية الاستثمارية تشمل صكوكاً بمبلغ 36.3 مليون دينار بحريني، والتي تم إعادة شراؤها مع طرف مقابل آخر.

تشكل الصكوك السيادية 90% من إجمالي أدوات الدين (31 ديسمبر 2022: 90%).

تتضمن الأدوات المالية الاستثمارية وما في حكمها استثمارات تقليدية يبلغ مجموعها 12.4 مليون دينار بحريني (2022: 25.2 مليون دينار بحريني) قامت بها شركة تابعة للبنك.

فيما يلي الحركة في مخصصات انخفاض القيمة:

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023
7,875	5,695
-	3,306
(509)	(1,837)
(1,671)	(1,119)
5,695	6,045

كما في 1 يناير

مخصص السنة

مبالغ مرجعة خلال السنة

فروق أسعار صرف العملات الأجنبية وحركات أخرى

كما في 31 ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

6. أوراق مالية استثمارية (يتبع)

يحدد معيار المحاسبة المالية رقم (33) سلماً لتقنيات التقييم بناءً على ما إذا كانت المدخلات لتقنيات التقييم قابلة للرصد عدمه. المدخلات القابلة للرصد تعكس معلومات السوق المستقاة من مصادر مستقلة؛ في حين أن المدخلات غير القابلة للرصد تعكس فرضيات السوق.

هذان النوعان من المدخلات خلفاً تراتبية القيمة العادلة التالية:

المستوى 1 – الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.

المستوى 2 – مدخلات قابلة للرصد لموجودات ومطلوبات عدا الأسعار المدرجة المتضمنة في المرتبة 1 إما بشكل مباشر (أي الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار).

المستوى 3 – مدخلات للاستثمارات لا تستند على بيانات السوق القابلة للرصد (مدخلات غير قابلة للرصد).

تتطلب التراتبية استخدام معلومات السوق القابلة للرصد إن وجدت. تعتمد المجموعة أسعار السوق القابلة للرصد ذات الصلة في تقييماتها كلما كان ذلك ممكناً.

استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة			
31 ديسمبر 2023			
المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل			
6,259	-	-	6,259
1,935	-	-	1,935
أدوات دين			
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية			
-	800,149	-	800,149
5,849	144	705	6,698
14,043	800,293	705	815,041

استثمارات غير مقاسة بالقيمة العادلة			
أدوات استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة			
المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
33,653	9,330	-	42,983

31 ديسمبر 2022			
المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل			
460	-	-	460
746	-	-	746
أدوات دين			
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية			
82,233	684,626	-	766,859
13,364	2,190	-	15,554
96,803	686,816	-	783,619

استثمارات غير مقاسة بالقيمة العادلة			
أدوات استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية			
المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
13,476	16,514	-	29,990

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

7. الاستثمار في الشركات الزميلة

الاستثمار في الشركات الزميلة وكما هو معدل لحصة المجموعة من نتائجها تحتوي على:

طبيعة النشاط	بلد التأسيس	نسبة المساهمة	31 ديسمبر 2022	نسبة المساهمة	31 ديسمبر 2023
صناديق الاستثمار	باكستان	32	440	11	9
صناديق الاستثمار	باكستان	32	1,405	-	-
صناديق الاستثمار	باكستان	21	160	29	168
صناديق الاستثمار	باكستان	29	1,199	-	-
صناديق الاستثمار	باكستان	-	-	4	2,062
صناديق الاستثمار	باكستان	-	-	29	151
صناديق الاستثمار	باكستان	-	-	-	4
صناديق الاستثمار	باكستان	-	-	5	2
			3,204		2,396

غير مدرج:

صندوق فيصل للأسهم	صندوق فيصل الإسلامي الادخاري للنمو	صندوق فيصل الإسلامي للأسهم	صندوق فيصل الادخاري للنمو (ب)	صندوق فيصل حلال أمداني	صندوق فيصل الإسلامي للنمو المالي F	صندوق فيصل الإسلامي السياتي FISIP-1	صندوق فيصل الإسلامي للدخل الخاص FISIP-1
-------------------	------------------------------------	----------------------------	-------------------------------	------------------------	------------------------------------	-------------------------------------	---

خلال الفترة ، زادت الشركة التابعة للمجموعة من حصتها في هذه الصناديق، وبالتالي تم تصنيفها كشركات زميلة.

8. موجودات أخرى

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
68,414	48,975	ذمم مدينة
5,401	5,231	مستحقات من أطراف ذوي علاقة (إيضاح 30)
1,508	-	ضرائب - مؤجلة
4,870	21	ضرائب - حالية
1,747	316	موجودات غير متداولة محتفظ بها للبيع
81,940	54,543	
(14,413)	(16,437)	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
67,527	38,106	

وفيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة:

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
15,758	14,413	كما في 1 يناير
-	1,508	مخصص السنة
(131)	(53)	مبالغ مرجعة خلال السنة
(949)	-	مبالغ معاد تصنيفها
(265)	(569)	فروق أسعار صرف العملات الأجنبية وحركات أخرى
14,413	16,437	كما في 31 ديسمبر

9. عقارات قيد التطوير

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
51,340	51,340	أرض
5,940	5,940	تكاليف التطوير
57,280	57,280	

تمثل تكاليف التطوير تكاليف البنية التحتية المتكبدة مثل الطرق والشبكات ومحطات الكهرباء وتكاليف التصميم والإشراف. من المتوقع أن يتم الوفاء بالتزامات تكلفة البنية التحتية بالمبيعات المتوقعة. بناءً على ذلك، قدرت الإدارة أن القيمة الدفترية الحالية ليست أقل من صافي القيمة الممكن تحقيقها، وبالتالي، لم يتم اعتبار أي انخفاض في القيمة.

10. ممتلكات ومعدات

31 ديسمبر 2022			31 ديسمبر 2023			
صافي القيمة الدفترية	الاستهلاك المتراكم	التكلفة	صافي القيمة الدفترية	الاستهلاك المتراكم	التكلفة	
26,186	(24)	26,210	26,627	(480)	27,107	أراضي ومباني
4,533	(6,178)	10,711	4,427	(5,969)	10,396	تحسينات على العقارات المؤجرة
7,564	(16,477)	24,041	10,228	(15,423)	25,651	أثاث ومعدات
328	(638)	966	462	(586)	1,048	مركبات
21,134	(1,820)	22,954	15,925	(2,056)	17,981	حق استخدام الأصول
59,745	(25,137)	84,882	57,669	(24,514)	82,183	

الحركة في الأراضي والمباني كانت كما يلي:

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
12,203	26,186	في 1 يناير
110	1,995	إضافات
(110)	(476)	استهلاك
14,994	42	الحركة في القيمة العادلة
(1,011)	(1,120)	فروق أسعار صرف العملات الأجنبية وحركات أخرى
26,186	26,627	

بلغت قيمة مخصص الاستهلاك 3.3 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (2022: 3.5 مليون دينار بحريني).

نتيجة للتغيير في نموذج أعمالها بعد المعاملة مع بنك السلام، ومن أجل توفير معلومات أكثر اعتمادية وذات صلة، قامت المجموعة بتاريخ 31 ديسمبر 2022 بتغيير سياستها المحاسبية فيما يتعلق بقياس القيمة الدفترية لأرض التملك الحر والأرض المستأجرة، والمباني على أرض التملك الحر، والمباني على أرض التأجير بعد الاحتساب المبدئي. وفي هذا الصدد، قررت المجموعة تطبيق نموذج إعادة التقييم على النحو المسموح به بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 16: "الممتلكات والمنشآت والمعدات"، الذي ينص على أن "بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات بموجب نموذج إعادة التقييم تدرج بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم، مطروحا منها أي استهلاك متراكم لاحق، وأي خسائر متراكمة لاحقة لانخفاض في القيمة".

لو لم يكن هناك أي إعادة تقييم، لكانت القيمة الدفترية للأراضي والمباني تبلغ 11.2 مليون دينار بحريني.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

11. موجودات غير ملموسة

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
2,163	1,358	الشهرة
1,057	790	علاقات العملاء
991	958	إيداعات أساسية
4,357	3,511	أخرى
8,568	6,617	

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، بلغت قيمة مخصص الإطفاء 3.5 مليون دينار بحريني (2022: 4.8 مليون دينار بحريني).

القيمة الدفترية للشهرة تم توزيعها على الوحدات المدرة للنقد كالتالي:

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
2,163	1,358	بنك فيصل المحدود
2,163	1,358	

تم تحديد المبلغ القابل للاسترداد للوحدات المولدة للنقد بناءً على القيمة قيد الاستخدام (VIU) والقيمة العادلة ناقصًا تكلفة البيع (FVLCTS). تم تحديد حسابات VIU باستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا للمجموعة والتي تغطي فترة ثلاث سنوات. يمثل معدل الخصم المطبق على توقعات التدفقات النقدية تكلفة رأس المال المعدل مقابل علاوة مخاطر مناسبة لهذه الوحدات المولدة للنقد. بالنسبة لحسابات FVLCTS، تم استخدام طريقة الشركات المقارنة المتعددة (CCM)، حيث تم النظر في السعر إلى القيمة الدفترية المتعددة للبنوك الإسلامية المدرجة العاملة في المنطقة. تم تقييم الافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقدير المبالغ القابلة للاسترداد للوحدات المولدة للنقد للتأكد من معقولية VIU و FVLCTS ويتم تسجيل التعديل الناتج، إن وجد، في بيان الدخل الموحد.

12. حسابات جارية للعملاء

الحسابات الجارية للعملاء تشمل رصيد يتعلق بأحد العملاء مقابل بمبلغ 74.5 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2022: 72.2 مليون دينار بحريني) والذي يخضع للعقوبات بموجب إجراءات الولايات المتحدة الأمريكية.

13. مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
388,824	417,507	مبالغ مستحقة لمصارف
30,630	32,796	مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
419,454	450,303	

تتضمن المبالغ المستحقة لمصارف مالية ومؤسسات أخرى أرصدة بقيمة إجمالية تبلغ 160.2 مليون دينار بحريني (2022: 158.9 مليون دينار بحريني) من طرفين مقابلين خاضعين للعقوبات بموجب الولايات المتحدة.

تتضمن المبالغ المستحقة لمصارف ومؤسسات مالية وأخرى مبلغ 36.3 مليون دينار بحريني، والتي تم إعادة شراؤها مع طرف مقابل آخر.

كما في 31 ديسمبر 2023، كانت المبالغ المستحقة لمصارف تشمل بعض ودائع الوكالة بمبلغ 21.4 مليون دينار بحريني، والتي تم إعادة خلال السنة لحقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المقيدة، وتم تعديل أرقام المقارنة.

تتضمن المبالغ المستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى ودائع تقليدية يبلغ مجموعها لا شيء مليون دينار بحريني (2022: 9.8 مليون دينار بحريني) تم قبولها من قبل شركة تابعة للبنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

14. المطلوبات الأخرى

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
108,768	68,363	الذمم الدائنة
23,083	18,901	التزامات إيجار تتعلق بأصول حق الاستخدام
12,914	12,925	مصروفات مستحقة
16	9	مبالغ مستحقة لأطراف ذوي علاقة (إيضاح 30)
144,781	100,198	

15. حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
تتكون حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مما يلي:

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
477,238	534,521	حسابات مضاربة – شركات
200,075	237,202	حسابات مضاربة – مؤسسات مالية
294,340	246,555	حسابات مضاربة – أفراد
21,765	21,825	وكالات من مؤسسات مالية
-	(10,162)	حركة القيمة العادلة وصرف العملات الأجنبية من الاستثمارات المنسوبة لحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (1)
993,418	1,029,941	

تستخدم المجموعة الأموال المذكورة أعلاه للاستثمار في الموجودات التالية:

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	
89,438	117,279	نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية
6,736	-	ودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
813,892	822,668	موجودات التمويلات
15,442	-	أوراق مالية استثمارية
9,472	9,013	موجودات أخرى
58,438	-	مستحق من المجموعة
-	80,981	استثمارات في حقوق الملكية (1)
993,418	1,029,941	

(1) اعتباراً من 1 يناير 2023، يتضمن وعاء المضاربة غير المقيدة للشركة الأم تخصيصاً لاستثماراتها في الشركات التابعة، كونها تشكل جزءاً من مجموعة الموجودات المدرة للدخل التي تدعم حسابات الاستثمار في المضاربة. تماشياً مع متطلبات معايير المحاسبة المالية، عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن احتياطات تحويل العملات الأجنبية والقيمة العادلة الناشئة عن توحيد شركة تابعة أجنبية تُنسب إلى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار. وفي حين أن هذه الإسناد يكون عند مستوى التوحيد، فإن وعاء حسابات الاستثمار المطلقة يأخذ في الاعتبار صافي قيمة الموجودات للاستثمار في شركة تابعة لغرض تخصيص الموجودات على أوعية المضاربة. يتم احتساب أي تغييرات لاحقة في قيمة صافي الاستثمارات في بيان الدخل وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار على التوالي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الديناري البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

15. حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (يتبع)

المجموع	احتياطي صرف العملات الأجنبية	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	احتياطي القيمة العادلة للموجودات الثابتة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	
					كما في 1 يناير 2023
					الحركة في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية
4,624	-	-	-	4,624	
1,869	-	-	1,869	-	الحركة في القيمة العادلة للأرض والمبنى
(16,655)	(14,875)	(167)	(1,953)	340	تسويات صرف العملات الأجنبية
(10,162)	(14,875)	(167)	(84)	4,964	كما في 31 ديسمبر 2023

بلغ متوسط معدل العائد الإجمالي فيما يتعلق بحسابات الاستثمار غير المقيدة 5.5% سنويا لعام 2023 (2022: 4.8%) منها 6.1% سنويا (2022: 3.2%) تم توزيعها على المستثمرين وتم تخصيص الرصيد إما كمخصص لانخفاض القيمة، ورسوم إدارية بمبلغ 0.5 مليون دينار بحريني (تصل إلى 1.5% من إجمالي المبلغ المستثمر سنويا لتغطية المصروفات الإدارية والمصروفات الأخرى المتعلقة بإدارة هذه الأموال) و/أو احتفظت بها المجموعة كحصة من الأرباح بصفتها كمضارب.

16. رأس المال

عدد الأسهم (بالآلاف)	رأس المال	
7,540,000	754,000	المصرح به
1,000,000	100,000	الصادرة والمدفوعة بالكامل
1,000,000	100,000	إجمالي الأسهم القائمة كما في 1 يناير 2022
		في 31 ديسمبر 2022 (مدققة)
1,000,000	100,000	الصادرة والمدفوعة بالكامل
1,000,000	100,000	إجمالي الأسهم القائمة كما في 1 يناير 2023
		في 31 ديسمبر 2023 (مدققة)

كما في 31 ديسمبر 2023 بلغ مجموع رأس مال البنك الصادر والمدفوع بالكامل 1,000,000,000 سهم بسعر 100 فلس للسهم وبقيمة 100,000,000 دينار بحريني. الرئيس التنفيذي يملك سهم واحد وشركة الإثمار القابضة ش.م.ب. تملك بقية الأسهم. رأس مال البنك مقوم بالدينار البحريني.

بما أن البنك غير مدرج، قام البنك بمنح أسهم أفضراضية للموظفين و تم احتسابها بناء على صافي قيمة موجودات البنك. كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ عدد الأسهم الأفضراضية الممنوحة للموظفين 15.5 مليون سهم (31 ديسمبر 2022: 15.5 مليون سهم) منهم 1 مليون سهم (31 ديسمبر 2022: 2.7 مليون سهم) كأسهم أفضراضية غير مكتسبة.

17. الاحتياطات

احتياطي قانوني	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي القيمة العادلة للموجودات الثابتة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	احتياطي صرف العملات الأجنبية	المجموع	
609	1,787	9,981	-	951	(67,027)	في 1 يناير 2023
395	-	-	-	-	395	تحويل للاحتياطي القانوني
1,004	1,787	9,981	-	951	(67,027)	في 31 ديسمبر 2023

احتياطي قانوني	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي القيمة العادلة للموجودات الثابتة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	احتياطي صرف العملات الأجنبية	المجموع	
299	6,609	(1,350)	-	746	(46,424)	في 1 يناير 2022
310	-	-	-	-	310	المحول للاحتياطي القانوني
-	(4,743)	-	-	-	(4,743)	الحركة في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية
-	-	1,350	-	-	1,350	الحركة في احتياطي التحوط
-	-	-	9,981	-	9,981	الحركة في القيمة العادلة للأرض والمبنى
-	-	-	-	-	353	الحركة في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية
-	(79)	-	-	-	(20,603)	تسويات صرف العملات الأجنبية
609	1,787	9,981	-	951	(67,027)	في 31 ديسمبر 2022

18. حصص غير مسيطرة

تتضمن البيانات المالية الموحدة نسبة 100% من الموجودات والمطلوبات وأرباح الشركات التابعة. أما حقوق الملكية للمساهمين الآخرين في الشركات التابعة فتسمى حصص غير مسيطرة.

الجدول التالي يلخص الحصص غير المسيطرة للمساهمين في حقوق ملكية الشركات التابعة الموحدة:

31 ديسمبر 2022		31 ديسمبر 2023		
حصص غير مسيطرة %		حصص غير مسيطرة %		
38,206	33	47,947	33	بنك فيصل المحدود
4,402	8	4,305	8	صندوق دلمونيا للتطوير 1
610	50	610	50	سكنا للحلول الإسكانية المتكاملة ش.م.ب. (م)
43,218		52,862		

إن الحصص غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد البالغة 8.3 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2022: 5.2 مليون دينار بحريني) تمثل حصة المساهمين غير المسيطرين من أرباح هذه الشركات التابعة للسنوات المعنية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

19. الدخل من عقود التمويل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023	
43,297	41,592	الدخل من تمويلات المرابحة والتورق
4,763	7,491	الدخل من تمويلات الاستصناع
67,633	88,895	الدخل من تمويل مشاركة
115,693	137,978	

20. الدخل من الاستثمارات

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023	
1,871	3,210	الدخل من أوراق مالية استثمارية بالتكلفة المطفاة
87,503	125,026	الدخل من أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
6,396	8,583	الدخل من أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
118	342	الدخل من الاستثمارات العقارية
95,888	137,161	

21. إيرادات أخرى - صافي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023	
15,072	11,457	إيرادات خدمات مصرفية
2,599	3,285	الدخل من سلع وودائع
(269)	(988)	خسائر صرف العملات الأجنبية
96	31	إيرادات أخرى
17,498	13,785	

22. المصروفات الإدارية والعمومية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023	
23,008	23,660	الرواتب والمنافع الأخرى
25,397	24,587	مصروفات مكتبية
2,382	2,265	رسوم مهنية
7,086	8,163	مصروفات إدارية أخرى
57,873	58,675	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

23. مخصص الانخفاض في القيمة

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
194,481	173,178	في 1 يناير
14,276	17,922	مخصص السنة
(8,806)	(9,073)	المرجع خلال السنة
(2,305)	(35,051)	المستخدم خلال السنة
(13,333)	-	الحركة بسبب بيع الأصول
(11,135)	(7,819)	فروق تحويل العملات الأجنبية
173,178	139,157	كما في 31 ديسمبر

المخصصات المستخدمة خلال السنة تمثل المبالغ المشطوبة خلال السنة المتعلقة بالمرحلة 3.

فيما يلي توزيع مخصصات إنخفاض القيمة على كل من الموجودات على النحو التالي:

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
118,078	81,223	موجودات التمويل
27	27	ودائع سلع لدى المصارف والمؤسسات المالية وغير المالية
5,695	6,045	أوراق مالية استثمارية
14,413	16,437	موجودات أخرى
8,171	8,630	استثمارات عقارية
26,794	26,795	موجودات غير ملموسة
173,178	139,157	

مخصص الخسارة

يوضح الجدول التالي معلومات عن جودة الائتمانية للأصول للتمويلات والذمم المدينة. ما لم يذكر خلاف ذلك للموجودات المالية، فإن المبالغ المذكورة في الجدول تمثل المبالغ الدفترية الإجمالية.

31 ديسمبر 2023

المجموع	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
4,935	-	-	4,935	ودائع سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
(27)	-	-	(27)	إجمالي التعرضات
4,908	-	-	4,908	ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة
				صافي التعرضات
1,244,965	74,419	117,266	1,053,280	تمويلات الموجودات
(81,223)	(42,571)	(10,175)	(28,477)	إجمالي التعرضات
1,163,742	31,848	107,091	1,024,803	ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة
				صافي التعرضات
54,543	15,684	25,649	13,210	موجودات أخرى
(16,437)	(15,684)	(75)	(678)	إجمالي التعرضات
38,106	-	25,574	12,532	ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة
				صافي التعرضات
1,304,443	90,103	142,915	1,071,425	مجموع إجمالي التعرضات
(97,687)	(58,255)	(10,250)	(29,182)	ناقصاً: مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة
1,206,756	31,848	132,665	1,042,243	مجموع صافي التعرضات

23. مخصص الانخفاض في القيمة (بتبع)

31 ديسمبر 2022

المجموعة	المرحلة 3	المرحلة 2	المرحلة 1	
				ودائع سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
18,467	-	-	18,467	إجمالي التعرضات
(27)	-	-	(27)	ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة
18,440	-	-	18,440	صافي التعرضات
				تمويلات الموجودات
1,270,362	113,804	361,058	795,500	إجمالي التعرضات
(118,078)	(79,771)	(8,276)	(30,031)	ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة
1,152,284	34,033	352,782	765,469	صافي التعرضات
				موجودات أخرى
81,940	12,876	20,099	48,965	إجمالي التعرضات
(14,413)	(12,876)	(39)	(1,498)	ناقصاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة
67,527	-	20,060	47,467	صافي التعرضات
1,370,769	126,680	381,157	862,932	مجموع إجمالي التعرضات
(132,518)	(92,647)	(8,315)	(31,556)	ناقصاً: مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة
1,238,251	34,033	372,842	831,376	مجموع صافي التعرضات

تتضمن المرحلة 1 تحت عنوان "المخاطر المقبولة (4-6)" التمويل المقدم إلى الشركة التابعة للمجموعة، أي بي كابيتال، بمبلغ 319.3 مليون دينار بحريني. نشأ هذا التمويل في 2 يناير 2017 كجزء من إعادة التنظيم وفقاً لاجتماع الجمعية العامة غير العادية (EGM) المنعقد في 28 مارس 2016 حيث وافق المساهمون على إعادة هيكلة بنك الإثمار السابق ش.م.ب. إلى شركة قابضة وشركتين تابعتين للفصل بين الأساسي وغير الأساسي. الأصول الأساسية مع أي بي كابيتال التي تحتفظ بالأصول غير الأساسية. التمويل مضمون من خلال الأصول الأساسية لـ أي بي كابيتال ويستند الاسترداد على بيع هذه الأصول الأساسية من خلال خطة بيع الأصول المعتمدة من قبل مجلس إدارة المجموعة.

كجزء من سياسة المجموعة المرحلية لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير منذ الاحتساب المبدئي، قامت المجموعة بمقارنة مخاطر التعثر في السداد في تاريخ التقييم مع مخاطر التعثر في السداد عند الاحتساب المبدئي. تم تحليل العوامل التالية كجزء من هذا التقييم:

- استند استرداد التمويل عند الاحتساب المبدئي على بيع الأصول الأساسية من قبل أي بي كابيتال.
- يرجع التأخير في بيع الأصول الأساسية بشكل رئيسي إلى جائحة COVID-19. يغير المبلغ الأساسي والأرباح جارية.
- تم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل سيناريوهات الإجهاد المختلفة ووقع الانخفاض في القيمة الناتج في نطاق الخسائر الائتمانية المتوقعة الحالية.

وبناءً على ذلك، خُصت المجموعة إلى أنه لم تكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان الناتجة عن التعرض منذ الاحتساب المبدئي، وتصنيف التمويل أعلاه في المرحلة 1 مناسب كما في 31 ديسمبر 2023.

24. ضرائب خارجية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023	
18,706	30,131	ضرائب حالية
1,974	(3,803)	ضرائب مؤجلة
20,680	26,328	

تخضع المجموعة لضرائب على الدخل في بعض التشريعات الخارجية التي تمارس في نطاقها المجموعة أنشطتها. وتوضع تقديرات لتحديد مخصصات الضرائب على الدخل. هناك بعض المعاملات والحسابات تكون فيها عملية تحديد الضرائب غير مؤكدة. وفي حالة إذا كان ناتج الضرائب النهائي على هذه الأمور مختلف عن المبالغ التي تم احتسابها مبدئياً، فإن مثل هذه الفروقات تؤثر على مخصصات الضرائب على الدخل ومخصصات الضرائب المؤجلة في الفترة التي تم فيها التوصل إلى هذا الفرق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

24. ضرائب خارجية (يتبع)

ذمم الضرائب الحالية المدينة / (مستحقة الدفع)

في 1 يناير
مخصص السنة
المدفوعات
فروق صرف العملات الأجنبية والتغيرات الأخرى
في 31 ديسمبر

موجودات الضرائب المؤجلة / (المطلوبات)

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023
34	11,110
(18,706)	(30,131)
20,899	23,585
8,883	(8,647)
11,110	(4,083)

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023
3,955	1,508
(1,974)	3,803
235	(6,547)
(708)	(270)
1,508	(1,506)

في 1 يناير
مخصص السنة
التغيرات الناتج عن احتياطي القيمة العادلة
فروق صرف العملات الأجنبية والتغيرات الأخرى
في 31 ديسمبر

25. معلومات القطاعات

تشتمل المجموعة على ثلاثة قطاعات رئيسية وهي:

- (أ) أعمال مصرفية للأفراد / الشركات، حيث تقوم المجموعة بتلقي أموال وودائع العملاء وتوفير التمويلات لعملائها من الأفراد والشركات.
(ب) إدارة الموجودات / الاستثمار المصرفي، حيث يقوم المجموعة بالمشاركة مباشرة في الفرص الاستثمارية.

31 ديسمبر 2022			31 ديسمبر 2023		
إدارة الموجودات / الاستثمارات المجموع	أعمال مصرفية للأفراد والشركات	إدارة الموجودات / الاستثمارات المصرفية المجموع	إدارة الموجودات / الاستثمارات المصرفية المجموع	أعمال مصرفية للأفراد والشركات	صافي الإيرادات / (الخسائر) التشغيلية إجمالي المصروفات صافي الربح / (الخسارة) قبل المخصصات والضرائب الخارجية المخصصات والضرائب الخارجية صافي الربح / (الخسارة) للسنة من العمليات المستمرة صافي النتائج للفترة من العمليات المتوقعة صافي الربح / (الخسارة) للفترة
94,515	732	112,847	(80)	112,927	
(65,636)	(3,234)	(65,447)	(3,284)	(62,163)	
28,879	(2,502)	47,400	(3,364)	50,764	
(26,150)	(367)	(35,177)	(2,292)	(32,885)	
2,729	(2,869)	12,223	(5,656)	17,879	
5,615	-	-	-	-	
8,344	(2,869)	12,223	(5,656)	17,879	
3,104	(1,862)	3,957	(5,157)	9,114	المنسوبة إلى:
5,240	(1,007)	8,266	(499)	8,765	مساهمي البنك
8,344	(2,869)	12,223	(5,656)	17,879	حصص غير مسيطرة
2,309,558	68,027	2,330,798	74,269	2,256,529	إجمالي الموجودات
2,230,221	9,105	2,237,860	14,944	2,222,916	المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

25. معلومات القطاعات (يتبع)

يشتمل المجموعة على قطاعين جغرافيين وهما: الشرق الأوسط وآسيا:

31 ديسمبر 2022			31 ديسمبر 2023			
المجموع	باقي آسيا	الشرق الأوسط وأفريقيا	المجموع	باقي آسيا	الشرق الأوسط وأفريقيا	
94,515	88,502	6,013	112,847	115,551	(2,704)	إيرادات / (خسائر) تشغيلية
(65,636)	(51,608)	(14,028)	(65,447)	(55,855)	(9,592)	إجمالي المصروفات
28,879	36,894	(8,015)	47,400	59,696	(12,296)	صافي (الخسارة) / الربح قبل المخصصات
(26,150)	(17,798)	(8,352)	(35,177)	(33,254)	(1,923)	والضرائب الخارجية
2,729	19,096	(16,367)	12,223	26,442	(14,219)	المخصصات والضرائب الخارجية
5,615	-	5,615	-	-	-	صافي الربح / (الخسارة) من العمليات
8,344	19,096	(10,752)	12,223	26,442	(14,219)	المستمرة
						صافي النتائج للفترة من العمليات المتوقفة
						صافي الربح / (الخسارة) للفترة
3,104	12,709	(9,605)	3,957	17,336	(13,379)	المنسوبة إلى:
5,240	6,387	(1,147)	8,266	9,106	(840)	مساهمي البنك
8,344	19,096	(10,752)	12,223	26,442	(14,219)	حصص غير مسيطرة
2,309,558	1,794,317	515,241	2,330,798	1,816,651	514,147	إجمالي الموجودات
2,230,221	1,663,939	566,282	2,237,860	1,785,586	452,274	المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة

26. الزكاة

يقوم المساهمون بأداء الزكاة بصورة مباشرة عن توزيعات الأرباح وكذلك المستثمرون عن حسابات الاستثمار المقيدة، وبالتالي لا يقوم البنك بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار.

27. مطلوبات طارئة والتزامات

المطلوبات المالية

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
11,530	17,638	موافقات ومصادقات
172,813	175,890	ضمانات وخطابات اعتماد غير قابلة للإلغاء
52,871	39,316	مطالبات عملاء ومطالبات أخرى
237,214	232,844	
488,187	457,687	تسهيلات غير مسحوبة وخطوط تمويل والتزامات أخرى بتمويل

التزامات

كما في 31 ديسمبر 2023، يوجد على المجموعة مطالبات وقضايا مرفوعة ضدها في سياق العمل الاعتيادي. بناءً على رأي المستشار القانوني للمجموعة، فإن مجموع الالتزام المقدر الناتج عن هذه القضايا لا يعتبر جوهرياً لبيان المركز المالي للمجموعة، كون المجموعة قد رفعت دعاوى مضادة ضد هذه الأطراف.

28. تركز الموجودات والمطلوبات وخطابات الاعتماد و خطابات الضمان

إن موجودات ومطلوبات المجموعة، بما فيها حقوق حسابات الاستثمار المطلقة وخطابات الاعتماد والضمان، موزعة على المناطق الجغرافية والقطاعات الصناعية التالية:

المصارف والمؤسسات المالية	التجارة والصناعة	العقارات والإنشاءات	الحكومة والخدمات	الأفراد	الأقمشة	أخرى	المجموع	
								31 ديسمبر 2022
135,403	-	-	-	-	-	-	135,403	نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية
4,908	-	-	-	-	-	-	4,908	ودائع سلع مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
1,163,742	6,205	67,821	62,096	346,132	38,527	318,275	324,686	موجودات التمويلات
860,688	183	231	-	852,245	79	6,831	1,119	أوراق مالية استثمارية
2,396	-	-	-	-	-	-	2,396	استثمارات في شركات زميلة
38,106	-	-	15,889	-	11,544	-	10,673	موجودات أخرى
3,989	-	-	-	-	1,720	-	2,269	استثمارات عقارية
57,280	-	-	-	-	57,280	-	-	عقارات قيد التطوير
57,669	-	-	-	-	424	-	57,245	موجودات ثابتة
6,617	920	-	-	-	-	2,381	3,316	موجودات غير ملموسة
2,330,798	7,308	68,052	77,985	1,198,377	109,574	327,487	542,015	إجمالي الموجودات
654,158	33,492	4,212	117,357	89,739	33,036	238,497	137,825	حسابات جارية للعملاء
450,303	4,894	-	-	-	-	-	445,409	مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
3,260	-	11	1,538	1,038	27	646	-	مبالغ مستحقة لمستثمرين
100,198	23,952	-	2,061	17,828	8,753	957	46,647	المطلوبات الأخرى
1,207,919	62,338	4,223	120,956	108,605	41,816	240,100	629,881	إجمالي المطلوبات
1,029,941	-	4,951	347,298	163,738	42,885	372,670	98,399	حقوق حسابات الاستثمار المطلقة
2,237,860	62,338	9,174	468,254	272,343	84,701	612,770	728,280	إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة
690,531	47,691	13,827	1,289	48,054	1,595	383,411	194,664	مطلوبات طارئة والتزامات 31 ديسمبر 2022
2,309,558	57,487	59,325	84,709	991,401	116,119	432,209	568,308	إجمالي الموجودات
2,230,221	42,670	5,695	490,793	269,980	117,452	626,562	677,069	إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة
725,401	68,358	19,866	974	97,071	27,602	345,936	165,594	مطلوبات طارئة والتزامات

28. تركز الموجودات والمطلوبات وخطابات الاعتماد و خطابات الضمان (يتبع)

31 ديسمبر 2023					
المجموع	أخرى	أوروبا	الشرق الأوسط	آسيا / الباسيفك	
135,403	-	-	18,124	117,279	نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية ودائع سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
4,908	-	-	4,908	-	موجودات التمويلات
1,163,742	-	717	380,058	782,967	أوراق مالية استثمارية
860,688	-	183	36,855	823,650	استثمارات في شركات زميلة
2,396	-	-	-	2,396	موجودات أخرى
38,106	-	16	11,477	26,613	استثمارات عقارية
3,989	-	-	1,720	2,269	عقارات قيد التطوير
57,280	-	-	57,280	-	موجودات ثابتة
57,669	-	-	424	57,245	موجودات غير ملموسة
6,617	-	-	3,301	3,316	إجمالي الموجودات
2,330,798	-	916	514,147	1,815,735	
654,158	7,975	75,714	91,184	479,285	حسابات جارية للعملاء
450,303	-	304	222,599	227,400	مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
3,260	-	-	-	3,260	مبالغ مستحقة لمستثمرين
100,198	-	-	19,140	81,058	المطلوبات الأخرى
1,207,919	7,975	76,018	332,923	791,003	إجمالي المطلوبات
1,029,941	1,980	7,297	119,351	901,313	حقوق حسابات الاستثمار المطلقة
2,237,860	9,955	83,315	452,274	1,692,316	إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة
690,531	-	-	15,277	675,254	مطلوبات طارئة والتزامات
2,309,558	-	10,466	504,775	1,794,317	31 ديسمبر 2022
2,230,221	3,466	73,643	489,173	1,663,939	إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة
725,401	-	-	19,881	705,520	مطلوبات طارئة والتزامات

29. إدارة المخاطر المالية

إن أنشطة البنك تعرضها لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية وتشمل تلك الأنشطة تحليل وتقييم وقبول وإدارة درجة الخطر أو مجموعة من المخاطر. تعتبر المخاطر أساسية في الأعمال المصرفية، وهذه المخاطر هي نتيجة حتمية للمشاركة في الأسواق المالية. وبالتالي فإن هدف البنك هو تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك.

تم تصميم سياسات وإجراءات وأنظمة إدارة المخاطر في البنك لتحديد وتحليل هذه المخاطر وتحديد أدوات تخفيف المخاطر والضوابط المناسبة. يراجع البنك سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بشكل مستمر لتعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات الناشئة.

يتم إدارة المخاطر من قبل إدارة المخاطر بموجب السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. يقوم قسم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية للمجموعة. إن أهم أنواع المخاطر التي تحدها المجموعة هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية. تتضمن مخاطر السوق مخاطر العملة ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار.

مخاطر الائتمان

تعتبر مخاطر الائتمان الأهم والأكثر انتشاراً في البنك. البنك يأخذ التعرض لمخاطر الائتمان وهو خطورة بان الطرف الاخر لا يسدد المستلزمات المالية وذلك يؤدي إلى تكبد البنك لخسارة مالية. المخاطر الائتمانية تنشأ من التمويلات (التسهيلات الائتمانية للعملاء) ومن النقد و الودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية. هناك مخاطر ائتمانية من التسهيلات خارج المركز المالي مثل الضمانات، خطابات الاعتماد، القبول والالتزامات لتقديم الائتمان. مراقبة وتحكم المخاطر الائتمانية تنفذ من قبل قسم ادارة المخاطر الذين يحددون المعلمات والحدود لتمويلات البنك والتسهيلات التي تظهر خارج الميزانية العمومية.

بالنظر إلى هذا الوضع المتطور ، اتخذت المجموعة تدابير وقائية للتخفيف من مخاطر الائتمان من خلال اتباع نهج أكثر حذراً للموافقات الائتمانية وبالتالي تشديد معايير منح الائتمان للقطاعات المتأثرة.

تراقب الإدارة ومجلس الإدارة عن كثب التأثير المحتمل للبيئة التجارية الصعبة على عمليات المجموعة ومركزها المالي ؛ بما في ذلك الخسارة المحتملة في الإيرادات ، والتأثير على تقييم الأصول ، والانخفاض في القيمة ، ومراجعة العقود المرهقة وتعهدات الديون ، وترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية وما إلى ذلك. كما وضعت المجموعة تدابير طارئة تشمل على سبيل المثال لا الحصر تعزيز واختبار خطط استمرارية الأعمال بما في ذلك متطلبات السيولة.

عند إعداد المعلومات المالية الموحدة ، فإن الأحكام التي تتخذها الإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة ومصادر التقدير تخضع لعدم اليقين فيما يتعلق بالتأثيرات المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية، وهي تعتبر أفضل تقييم للإدارة بناءً على المتاح أو معلومات يمكن ملاحظتها.

يلتزم البنك بنسبة كفاية رأس المال المطلوبة، ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) ونسب تغطية السيولة (LCR). كما في 31 ديسمبر 2023 ، بلغت نسبة NSFR للمجموعة 123٪.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة المحتملة الناتجة عن التغير في قيمة أي تعرض بسبب التغيرات السلبية في أسعار السوق المرجعية الأساسية، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم ومعدلات الربح.

تقع مسؤولية إدارة مخاطر السوق على عاتق وحدات الأعمال ذات الصلة مع شركات المجموعة التي تشرف عليها لجنة الأصول والخصوم (ALCO).

29. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر العملات

تتعرض موجودات ومطلوبات المجموعة لمخاطر العملات، بما في ذلك حقوق حسابات الاستثمار المطلقة، على الشكل التالي:

المجموع	أخرى	درهم إماراتي	يورو	دينار بحريني	روبية باكستانية	دولار امريكي	31 ديسمبر 2023
135,403	2,017	84	754	18,624	103,179	10,745	نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية ودائع سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
4,908	-	-	-	-	-	4,908	موجودات التمويلات
1,163,742	-	-	81,374	78,341	782,967	221,060	أوراق مالية استثمارية
860,688	183	-	-	-	823,650	36,855	استثمارات في شركات زميلة
2,396	-	-	-	-	2,396	-	موجودات أخرى
38,106	-	-	785	3,106	28,064	6,151	استثمارات عقارية
3,989	-	-	-	1,720	2,269	-	عقارات قيد التطوير
57,280	-	-	-	57,280	-	-	موجودات ثابتة
57,669	-	-	-	424	57,245	-	موجودات غير ملموسة
6,617	-	-	-	3,071	3,316	230	إجمالي الموجودات
2,330,798	2,200	84	82,913	162,566	1,803,086	279,949	
654,158	7,264	61	81,459	58,715	438,048	68,611	حسابات جارية للعملاء
450,303	179	123,377	36,984	12,044	224,544	53,175	مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
3,260	30	-	23	-	2,868	339	مبالغ مستحقة لمستثمرين
100,198	-	-	3,221	15,653	81,324	-	المطلوبات الأخرى
1,207,919	7,473	123,438	121,687	86,412	746,784	122,125	إجمالي المطلوبات
1,029,941	2,981	-	1,840	119,380	867,786	37,954	حقوق حسابات الاستثمار المطلقة
2,237,860	10,454	123,438	123,527	205,792	1,614,570	160,079	إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة
690,531	29,270	2,911	13,215	15,277	370,568	259,290	مطلوبات طارئة والتزامات
							31 ديسمبر 2022
2,309,558	30,150	600	83,631	168,815	1,751,906	274,456	إجمالي الموجودات
2,230,221	11,856	123,686	118,242	271,500	1,570,391	134,546	إجمالي المطلوبات وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة
725,401	25,969	306	19,382	19,880	446,860	213,004	مطلوبات طارئة والتزامات

29. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مع فرض بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن اثر مخاطر العملة على بيان الدخل الموحد / حقوق الملكية بناءً على تغيير معقول هو كالتالي:

روبية باكستانية	يورو	دولار امريكي	
			كما في 31 ديسمبر 2023
188,516	40,614	79,794	مجموع التعرض للعملات
%4.71	%1.56	%0.47	التغيير المعقول
8,879	634	375	مجموع الأثر على الدخل/ حقوق الملكية
روبية باكستانية	يورو	دولار امريكي	
			كما في 31 ديسمبر 2022
181,515	34,611	103,791	مجموع التعرض للعملات
4.02%	2.01%	0.61%	التغيير المعقول
7,297	696	633	مجموع الأثر على الدخل/ حقوق الملكية

تم التوصل إلى أساس حساب التغيير المعقول من خلال مقارنة السعر الفوري لصرف العملات بالمقارنة مع الأسعار الأجلة لسنة واحدة للفترة ذاتها.

تخفيف مخاطر الائتمان

يستخدم البنك مجموعة متنوعة من الأدوات للتخفيف من مخاطر الائتمان، وأهمها هو تأمين التعرض من خلال ضمانات مناسبة. في حين أن وجود الضمانات ليس شرطاً مسبقاً للائتمان، فإن التعرضات مضمونة كلياً أو جزئياً كخط دفاع ثانٍ. لدى البنك سياسة تخفيف مخاطر الائتمان توفر إرشادات حول أنواع الأصول التي يمكن قبولها كضمان ومنهجية تقييم هذه الأصول. بشكل عام، يتم تقييم جميع الضمانات بشكل دوري اعتماداً على نوع الضمان. لقد تم إثبات الصلاحية القانونية للوثائق المستخدمة للضمان وقابليتها للتنفيذ من قبل موظفين مؤهلين، بمن فيهم المحامون وعلماء الشريعة.

تدعم محفظة البنك الائتمانية أنواع مختلفة من الضمانات مثل العقارات والأسهم المدرجة والنقد والضمانات. يفضل البنك ضمانات ائتمانية سائلة وقابلة للتسويق؛ ومع ذلك، يتم قبول أنواع الضمان الأخرى بشرط أن يتم تقييم هذه الضمانات بشكل معقول.

تقييم الضمانات

عندما يتم تحديد الضمانات ذات القيمة المعقولة، فإن قيمتها ستتغير على مدار فترة زمنية بسبب الظروف الاقتصادية السائدة، وتصبح الآلات والمعدات متقادمة بسبب التطورات التقنية، وبسبب مرور الوقت، وبسبب الزيادة في توافر ضمانات مماثلة. يتم تقييم الأوراق المالية المدرجة على فترات ربع سنوية، ويتم تقييم الأوراق المالية غير المدرجة على فترات سنوية، ويتم تقييم العقارات مرة واحدة على الأقل كل عامين، ويتم تقييم الأصول الخاصة من نوع السفن والطائرات على فترات سنوية. يتم احتساب قيمة الضمان بعد تعيين مستويات مختلفة من التخفيضات اعتماداً على نوع الضمان، ويتم توفير نفس الشيء في سياسة التخفيف من مخاطر الائتمان. يجب تقييم الضمانات العقارية المتعلقة بالتعرضات المصنفة ضمن المستوى 2 والمستوى 3 سنوياً.

تمركز الضمانات

وضع البنك مقاييس داخلية لتجنب الإفراط في التمرکز على فئة معينة من الضمانات. تم وضع حدود قصوى محكمة لقبول الضمانات كتخفيف لمخاطر الائتمان.

مخاطر السمعة

تُعرّف إدارة مخاطر السمعة بأنها المخاطر الناشئة عن التصور السلبي من جانب العملاء، أو الأطراف المقابلة، أو المساهمين، أو المستثمرين، أو حاملي الديون، أو محلي السوق، أو الأطراف الأخرى ذات الصلة، أو الجهات التنظيمية، والتي يمكن أن تؤثر سلباً على قدرة المجموعة على الحفاظ على العلاقات التجارية الحالية، أو إقامة علاقات تجارية جديدة، والوصول المستمر إلى مصادر التمويل. لقد وضع البنك إطار عمل، وحددت العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على سمعته. تعد إدارة مخاطر السمعة سمة متأصلة في ثقافة المجموعة المؤسسية، وهي متضمنة كجزء لا يتجزأ من أنظمة الرقابة الداخلية.

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأشخاص والأنظمة أو عن الأحداث الخارجية التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر المخاطر القانونية ومخاطر الامتثال للشريعة. هذا التعريف يستبعد المخاطر الاستراتيجية والسمعة.

من خلال إطار تحكم ومراقبة المخاطر المحتملة والاستجابة لها، فإن الإثمار قادرة على إدارة المخاطر التشغيلية إلى مستوى مقبول.

29. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها، والتي قد تنشأ بسبب عدم التطابق في التدفقات النقدية.

تنشأ مخاطر السيولة إما:

- من عدم القدرة على إدارة النقص أو التغييرات غير المخطط لها في مصادر التمويل ؛ أو
- من الفشل في التعرف على أو معالجة التغييرات في ظروف السوق التي تؤثر على القدرة على تصفية الأصول بسرعة وبأقل خسارة في القيمة.

تضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات للوفاء بمتطلبات التمويل، وتتم إدارة التمويل والسيولة بشكل مركزي من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم (ALCO). تم تصميم سياسات المجموعة للسيولة لضمان وفائها بالتزاماتها عند استحقاقها، من خلال ضمان قدرتها على توليد أموال من السوق، أو امتلاك أصول سائلة عالية الجودة (HQLAs) لبيع وجمع أموال فورية دون تكبد تكاليف وخسائر غير مقبولة. يراقب البنك بانتظام تركيز مصادر التمويل ويضمن تنوع مصادر التمويل بشكل مناسب.

تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج. متوسط نسبة تغطية السيولة على مدار 90 يوماً محتسب وفقاً لمتطلبات دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي واجبة التطبيق على البنك، كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022، كما يلي:

متوسط الرصيد		
31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
451,358	517,767	مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة صافي التدفقات النقدية
421,885	510,513	
%107	%101	نسبة تغطية السيولة %
%100	%100	الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي

29. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

عززت المجموعة من مراقبة السيولة ومتطلبات التمويل.

بيان الاستحقاقات التعاقدية (بناءً على جدول السداد) لموجودات ومطلوبات المجموعة، بما في ذلك حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة هي كما يلي:

31 ديسمبر 2023					
حتى شهر واحد	من شهر إلى ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	المجموع
135,403	-	-	-	-	135,403
4,908	-	-	-	-	4,908
439,303	132,958	73,924	465,794	51,763	1,163,742
484	-	71,904	695,956	92,344	860,688
-	-	2,396	-	-	2,396
3,310	3,283	11,227	14,295	5,991	38,106
-	-	-	2,269	1,720	3,989
-	-	-	57,280	-	57,280
-	6,095	292	8,483	42,799	57,669
1,383	2	23	1,620	3,589	6,617
584,791	142,338	159,766	1,245,697	198,206	2,330,798
654,158	-	-	-	-	654,158
291,470	39,620	8,879	49,605	60,729	450,303
2,917	69	246	28	-	3,260
15,145	3,370	3,510	6,259	71,914	100,198
963,690	43,059	12,635	55,892	132,643	1,207,919
676,234	162,718	171,919	19,070	-	1,029,941
1,639,924	205,777	184,554	74,962	132,643	2,237,860
(1,055,133)	(63,439)	(24,788)	1,170,735	65,563	92,938
430,593	139,515	72,914	46,289	1,220	690,531
31 ديسمبر 2022					
469,633	95,084	470,544	1,011,879	262,418	2,309,558
1,581,046	222,378	264,997	36,358	125,442	2,230,221
(1,111,413)	(127,294)	205,547	975,521	136,976	79,337
422,425	126,257	108,899	64,331	3,489	725,401

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

29. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر الائتمان

تعتبر التمويلات المستعثرة الغير مدفوعة لأكثر من 90 يوم وبشكل متحفظ كغير مؤدية. ولا يتم ادراج الربح الناتج عن هذه الموجودات في بيان الدخل الموحد. فيما يلي تفاصيل التعرض للتمويلات المتعثرة والمستحقة المتعلقة بالمجموعة وحسابات الاستثمار المطلقة:

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
		إجمالي التعرض
295,405	360,919	التمويلات المستحقة المتأخرة ولكن مؤدية
113,804	74,419	تعرضات تمويلات غير مؤدية
409,209	435,338	
		القيمة العادلة للضمانات
249,531	300,569	التمويلات المستحقة المتأخرة ولكن مؤدية
38,159	43,582	تعرضات تمويلات غير مؤدية
287,690	344,151	
31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
15,854	7,698	تمويلات معاد هيكلتها

29. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر معدلات الربح

يلخص الجدول أدناه تعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح. ويشتمل على الأدوات المالية للمجموعة بالقيم الدفترية، مصنفة بإعادة التسعير المتعاقد عليها أو تواريخ الاستحقاق أيهما يحدث أولاً.

حتى شهر واحد	من شهر إلى ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	لا يوجد تأثير بالأسعار	المجموع	
							31 ديسمبر 2023
-	-	-	-	-	135,403	135,403	نقد وأرصدة لدى مصارف والمصارف المركزية
4,908	-	-	-	-	-	4,908	ودائع سلع لدى مصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
316,561	102,221	166,030	499,467	73,945	5,518	1,163,742	موجودات التمويلات
60,444	89,013	567,260	118,158	16,027	9,786	860,688	أوراق مالية استثمارية
-	-	-	-	-	38,106	38,106	موجودات أخرى
381,913	191,234	733,290	617,625	89,972	188,813	2,202,847	إجمالي الموجودات المالية
-	-	-	-	-	654,158	654,158	حسابات جارية للعملاء
327,953	40,970	11,437	11,662	58,281	-	450,303	مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
-	-	-	-	3,260	-	3,260	مبالغ مستحقة لمستثمرين
-	-	-	-	-	100,198	100,198	المطلوبات الأخرى
327,953	40,970	11,437	11,662	61,541	754,356	1,207,919	إجمالي المطلوبات المالية
253,907	146,951	208,965	284,848	135,270	-	1,029,941	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
581,860	187,921	220,402	296,510	196,811	754,356	2,237,860	إجمالي المطلوبات المالية وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة
(199,947)	3,313	512,888	321,115	(106,839)	(565,543)	(35,013)	إجمالي فارق إعادة التسعير
							31 ديسمبر 2022
280,425	295,679	154,185	755,237	477,228	213,215	2,175,969	إجمالي المطلوبات المالية
343,522	232,744	244,853	228,037	377,670	803,395	2,230,221	إجمالي المطلوبات المالية وحقوق حسابات الاستثمار المطلقة
(63,097)	62,935	(90,668)	527,200	99,558	(590,180)	(54,252)	إجمالي فارق إعادة التسعير

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

29. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

مخاطر معدلات الربح (يتبع)

دولار امريكي	روبية باكستانية	درهم اماراتي
119,640	125,686	123,522
%0.19	%6.7	%0.0
227	8,421	-

كما في 31 ديسمبر 2023
إجمالي التعرض لمعدلات الربح
التغير المعقول
إجمالي التأثير على الدخل

دولار امريكي	روبية باكستانية	درهم اماراتي
138,495	116,882	123,086
4.98%	5.55%	3.40%
6,897	6,487	4,185

كما في 31 ديسمبر 2022
إجمالي التعرض لمعدلات الربح
التغير المعقول
إجمالي التأثير على الدخل

تم التوصل إلى أساس حساب التحول المعقول من خلال مقارنة سعر الإقراض الداخلي بين البنوك في بداية ونهاية السنة.

يتم إجراء مراجعة أساسية وإصلاح لمعايير معدلات الربح الرئيسية على مستوى العالم. تم إيقاف غالبية أسعار ليبور وأسعار العروض بين البنوك الأخرى بعد 31 ديسمبر 2021 واستبدالها بمعدلات مرجعية بديلة معينة ("ARR") ، باستثناء بعض معدلات LIBOR الدولارات الأمريكية حيث تم تأجيل التوقف حتى 30 يونيو 2023.

كما في 31 ديسمبر 2023، لم يكن لدى المجموعة أي تعرض كبير للعقود المرتبطة بالمعدلات المعيارية ، باستثناء الاقتراض طويل الأجل ، وتستمر في تعزيز أنظمتها وعملياتها لمواكبة التغيير في أسعار الفائدة المعيارية

30. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة

يتم اعتبار الأطراف كأطراف ذوي علاقة عندما يكون لأحد الأطراف قدرة السيطرة على الطرف الآخر أو يكون له نفوذ يؤثر أو سيطرة مشتركة على السياسات المالية والتشغيلية للطرف الآخر.

تشتمل الأطراف ذات الصلة على ما يلي:

- أ. أعضاء مجلس الإدارة والشركات التي يملكون فيها حصص ملكية؛
- ب. المساهمين الرئيسيين في البنك والشركة الام الرئيسية والشركات التي تملك فيها حصص ملكية والشركات التابعة لتلك الشركات؛
- ج. الشركات الزميلة للبنك؛
- د. الإدارة العليا.

تكون معاملات الأطراف ذوي العلاقة عبارة عن تحويل الموارد والخدمات، أو الإلتزامات بين الأطراف ذوي العلاقة، بغض النظر عن إذا تم احتساب السعر. يتم اعتماد المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة سنوياً من قبل مجلس الإدارة، وتتم هذه المعاملات بشروط متفق عليها مع مجلس إدارة وحدات المجموعة المعنية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

30. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة (يتبع)

تتكون الأرصدة الجوهرية مع الأطراف ذات الصلة مما يلي:

31 ديسمبر 2023

المجموع	الإدارة العليا	أعضاء		المساهمين والشركات التابعة	
		مجلس الإدارة المؤسسات ذات الصلة	الشركات الزميلة واستثمارات أخرى		
322,550	-	-	-	322,550	الموجودات
5,231	55	-	-	5,176	موجودات التمويلات موجودات أخرى
9,406	-	-	314	9,092	المطلوبات
20,388	-	-	4,904	15,484	حسابات جارية للعملاء مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
9	-	-	-	9	المطلوبات الأخرى
3,351	-	-	-	3,351	حقوق حسابات الاستثمار المطلقة

31 ديسمبر 2023

المجموع	الإدارة العليا	أعضاء		المساهمين والشركات التابعة	
		مجلس الإدارة المؤسسات ذات الصلة	الشركات الزميلة واستثمارات أخرى		
(250)	-	-	-	(250)	الإيرادات
5,360	-	-	-	5,360	العائد لحسابات الاستثمار المطلقة الدخل من موجودات التمويلات
(915)	-	-	(310)	(605)	أرباح مدفوعة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
(336)	-	-	-	(336)	إيرادات أخرى - رسوم الإدارة
(255)	-	(85)	-	(170)	المصروفات
					المصروفات الإدارية والعمومية

30. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة المؤسسات ذات الصلة	الشركات الزميلة واستثمارات أخرى	المساهمين والشركات التابعة	
324,056	-	-	-	324,056	الموجودات
5,401	54	-	-	5,347	موجودات التمويلات
					موجودات أخرى
5,781	-	-	1,178	4,603	المطلوبات
19,959	-	-	-	19,959	حسابات جارية للعملاء
16	-	-	-	16	مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
5,527	-	-	-	5,527	المطلوبات الأخرى
					حقوق حسابات الاستثمار المطلقة

31 ديسمبر 2022

المجموع	الإدارة العليا	أعضاء مجلس الإدارة المؤسسات ذات الصلة	الشركات الزميلة واستثمارات أخرى	المساهمين والشركات التابعة	
(167)	-	-	-	(167)	الإيرادات
7,627	-	-	-	7,627	العائد لحسابات الاستثمار المطلقة
(672)	-	-	-	(672)	الدخل من موجودات التمويلات
(326)	-	-	-	(326)	أرباح مدفوعة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى (صافي)
					إيرادات أخرى - رسوم الإدارة
(321)	-	(115)	-	(206)	المصروفات
					المصروفات الإدارية والعمومية

يحتفظ بعض الأطراف ذوي العلاقة ببعض الضمانات مقابل تسهيلات التمويل بشكل قانوني والتي تبلغ قيمتها 27.8 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2022: 32.4 مليون دينار بحريني) متعلقة ببعض التسهيلات التمويلية لصالح المجموعة.

يحتفظ دار المال الإسلامي ترست بما يساوي 19% من ملكية البنك في بينك فيصل المحدود، لصالح المجموعة.

31. إدارة رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال بمبدأ أشمل من "حقوق الملكية" في بيان المركز المالي في:

- الالتزام بمتطلبات رأس المال المحددة من قبل الجهات المنظمة التي يخضع لها القطاع المصرفي والتي تعمل ضمنها المجموعة.
 - حماية قدرة المجموعة بالاستمرار على أساس فرضية الاستمرارية بحيث تستطيع مواصلة تقديم العوائد للمساهمين والمنافع للأطراف الأخرى الرئيسية؛
 - والمحافظة على قاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير أعماله.
- راجع إيضاح رقم (1) لعملية هيكل رأس المال.

31. رأس المال (يتبع)

يلخص الجدول أدناه تكوين رأس المال التنظيمي ونسبة المجموعة للسنة المنتهية. تم حساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لإرشادات مصرف البحرين المركزي وتوجيهات مصرف البحرين المركزي التي تتضمن مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق. تلتزم الشركات التابعة بتوجيهات المنظمين المحليين المعنيين بإدارة رأس المال.

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
99,288	108,330	الشريحة الأولى
6,588	7,205	الشريحة الثانية
105,876	115,535	إجمالي قاعدة رأس المال
801,711	827,935	مجموع التعرضات الموزونة بالمخاطر
%13.21	%13.95	معدل ملاءة رأس المال

32. ارباح الأسهم المقترحة

لم يتم مجلس الإدارة بإقتراح توزيع أرباح أسهم للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (31 ديسمبر 2022: لا شيء).

33. الإيرادات والمصروفات غير المتوافقة مع الشريعة

وردت بعض الإيرادات والمصروفات للمجموعة خلال السنة من موجودات ومطلوبات تقليدية، يتم التعامل معها من خلال خطة التوافق مع أحكام الشريعة. تفاصيل إجمالي الإيرادات والمصروفات هي على النحو التالي:

للسنة المنتهية في	للسنة المنتهية في	
31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
11,474	2,109	الإيرادات
22,921	3,683	الدخل من التمويلات الأخرى
6,685	395	الدخل من الاستثمارات
41,080	6,187	إيرادات أخرى
		إجمالي الإيرادات
(29,674)	(1,205)	ناقصاً: أرباح مدفوعة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى (صافي) – إيضاح 2
11,406	4,982	إجمالي الإيرادات
		المصروفات
(10,829)	(104)	المصروفات الإدارية والعمومية – إيضاح 1
(4,801)	(2,844)	الإستهلاك والإطفاء
(15,630)	(2,948)	إجمالي المصروفات

33. الإيرادات والمصروفات غير المتوافقة مع الشريعة (بتبع)

(4,224)	2,034	صافي (الخسارة) / الربح قبل مخصصات الانخفاض في القيمة والضرائب الخارجية
1,095	-	عكس الانخفاض في القيمة (صافي)
(3,129)	2,034	صافي (الخسارة) / الربح قبل الضرائب الخارجية
599	(1,332)	ضرائب خارجية
(2,530)	702	صافي (خسارة) / ربح السنة
		المنسوبة إلى:
(1,789)	1,446	مساهمي البنك
(741)	(744)	حصص غير مسيطرة
(2,530)	702	
1.79	1.45	العائد / (الخسارة) على السهم الأساسي والمخفض - فلس

إيضاح 1- مصروفات تتعلق بالمؤسسات التي يتم توحيدها كل بند على حدة ولا يشمل الشركات الزميلة

إيضاح 2 - قامت إحدى الشركات التابعة التي تعمل في الوقت الحاضر باعتبارها بنك تقليدي لغاية 2022 بإتمام تحولها الإسلامي كما في 1 يناير 2023 وقامت بزيادة عدد فروعها الإسلامية خلال العام إلى 722 فرعاً (2022: 698 فرعاً). بالتالي، تم تضمين الدخل المتبقي غير المتوافق مع الشريعة الإسلامية فقط في الإيرادات أعلاه.

34. المسنوليات الاجتماعية

قامت المجموعة بتطبيق التزامها بمسئولياتها الاجتماعية من خلال تبرعات لأسباب ومؤسسات خيرية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

35. نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)

يتم حساب نسبة صافي التمويل المستقر NSFR الموحد وفقاً لإرشادات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتوجيهات الموضوعية للبنك. الحد الأدنى لنسبة NSFR وفقاً لمصرف البحرين المركزي هو 100٪. تم حساب NSFR كما في 31 ديسمبر 2023 على النحو التالي:

مجموع القيمة الموزونة	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)			بدون تاريخ استحقاق محدد	البند	
	أكثر من سنة واحدة	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من 6 أشهر			
						التمويل المستقر المتاح:
115,535	7,205	-	-	108,330		1 رأس المال:
108,330	-	-	-	108,330		2 رأس المال التنظيمي
7,205	7,205	-	-	-		3 أدوات رأسمالية أخرى
591,311	2,456	54,289	598,126	-		4 ودائع الأفراد والودائع من عملاء الأعمال الصغيرة:
31,973	18	718	32,919	-		5 ودايع مستقرة
559,338	2,438	53,571	565,207	-		6 ودايع أقل استقراراً
656,738	318,671	335,690	632,948	-		7 تمويلات بالجملة:
-	-	-	-	-		8 ودايع تشغيلية
656,738	318,671	335,690	632,948	-		9 تمويلات أخرى بالجملة
7,654	7,654	-	280,702	-		10 مطلوبات أخرى:
-	-	-	7,876	-		11 نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات عقود التحوط الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية
7,654	7,654	-	272,826	-		12 جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه
1,371,238						13 مجموع التمويل المستقر المتاح
						التمويل المستقر المطلوب:
42,791	-	-	-	-		14 مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة
-	-	-	-	-		15 ودايع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية
788,751	620,110	72,584	439,782	-		16 تمويلات وصكوك / أدوات مالية منتجة:
263,636	259,844	4,848	9,120	-		17 تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول
424,957	206,774	67,736	430,662	-		18 تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية
84,108	129,397	-	-	-		19 تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية وتمويلات للعملاء من الأفراد الشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:
14,940	22,985	-	-	-		20 بوزن مخاطر أقل من يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال رهونات سكنية منتجة، منها:
-	-	-	-	-		21 القيام بأعمال الرهن العقاري، ومنها:
-	-	-	-	-		22 بوزن مخاطر أقل من يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي
1,110	1,110	-	-	-		23 أدوات مالية / صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة
252,640	-	-	252,640	-		24 موجودات أخرى
-	-	-	-	-		25 السلع المتداولة فعلياً، بما في ذلك الذهب
-	-	-	-	-		26 الأصول المدرجة كهامش مبدئي لعقود التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومساهمات صناديق طرف المقاصة المركزي
-	-	-	-	-		27 موجودات التحوط المتوافقة مع الشريعة
1,575	-	-	1,575	-		28 موجودات عقود التحوط المتوافقة مع الشريعة قبل خصم هامش التغيير المرحل
251,065	-	-	251,065	-		29 جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه
26,385	-	-	527,703	-		30 بنود خارج الميزانية العمومية
1,110,567	-	-	-	-		31 مجموع التمويل المستقر المطلوب
%123	-	-	-	-		32 نسبة صافي التمويل المستقر (%)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(كافة المبالغ موضحة بالآلاف الدنانير البحرينية ما لم يذكر خلاف ذلك)

35. نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) (يتبع)

يتم حساب نسبة التمويل المستقر الصافي NSFR الموحد وفقاً لإرشادات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتوجيهات الموضوعية للبنك. الحد الأدنى لنسبة NSFR وفقاً لمصرف البحرين المركزي هو 100٪. تم حساب NSFR كما في 31 ديسمبر 2022 على النحو التالي:

مجموع القيمة الموزونة	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)			البند	
	أكثر من سنة واحدة	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أقل من 6 أشهر		
					التمويل المستقر المتاح:
105,876	6,588	-	-	99,288	1 رأس المال:
99,288	-	-	-	99,288	2 رأس المال التنظيمي
6,588	6,588	-	-	-	3 أدوات رأسمالية أخرى
660,470	3,213	55,730	672,469	-	4 ودائع الأفراد والودائع من عملاء الأعمال الصغيرة:
35,720	43	537	37,018	-	5 ودايع مستقرة
624,750	3,170	55,193	635,451	-	6 ودايع أقل استقراراً
631,712	330,670	261,369	603,020	-	7 تمويلات بالجملة:
-	-	-	-	-	8 ودايع تشغيلية
631,712	330,670	261,369	603,020	-	9 تمويلات أخرى بالجملة
3,022	3,022	-	281,799	-	10 مطلوبات أخرى:
-	-	-	10,731	-	11 نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات عقود التحوط الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية
3,022	3,022	-	271,068	-	12 جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه
1,401,080					13 مجموع التمويل المستقر المتاح
					التمويل المستقر المطلوب:
31,640	-	-	-	-	14 مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة
-	-	-	-	-	15 ودايع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية
713,385	654,137	44,411	320,754	-	16 تمويلات وصكوك / أدوات مالية منتجة:
-	-	-	-	-	17 تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول
173,622	168,722	5,536	14,211	-	18 تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية
389,652	255,227	38,875	306,543	-	19 تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية وتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:
132,463	203,789	-	-	-	20 بوزن مخاطر أقل من يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال رهونات سكنية منتجة، منها:
					21 القيام بأعمال الرهن العقاري، ومنها:
16,252	25,003	-	-	-	22 بوزن مخاطر أقل من يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي
1,396	1,396	-	-	-	23 أدوات مالية / صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة
258,549	-	-	258,549	-	24 موجودات أخرى
-	-	-	-	-	25 السلع المتداولة فعلياً، بما في ذلك الذهب
-	-	-	-	-	26 الأصول المدرجة كهامش مبدئي لعقود التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومساهمات صناديق طرف المقاصة المركزي
-	-	-	-	-	27 موجودات التحوط المتوافقة مع الشريعة
2,146	-	-	2,146	-	28 موجودات عقود التحوط المتوافقة مع الشريعة قبل خصم هامش التغيير المرحل
256,403	-	-	256,403	-	29 جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة في الفئات المذكورة أعلاه
32,735	-	-	654,709	-	30 بنود خارج الميزانية العمومية
1,036,309	-	-	-	-	31 مجموع التمويل المستقر المطلوب
135%	-	-	-	-	32 نسبة صافي التمويل المستقر (%)

36. العمليات المتوقفة

خلال شهر يناير 2022، اتفقت شركة الإثمار القابضة من حيث المبدأ مع مصرف السلام ش.م.ب (السلام) للاستحواذ على الأعمال المصرفية للأفراد لبنك الإثمار، وحصة ملكية الإثمار القابضة في كل من بنك البحرين والكويت ش.م.ب ومجموعة سوليدرتي القابضة (الصفقة). جاء هذا الإعلان في أعقاب تنفيذ مذكرة تفاهم غير ملزمة قانوناً بين الطرفين في أكتوبر 2021. تمت الموافقة على الصفقة من قبل مساهمي شركة الإثمار القابضة خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقد في 17 مارس 2022. تمت الصفقة في تاريخ 7 يوليو 2022 وذلك بعد الحصول على الموافقات التنظيمية وموافقات الشركة المطلوبة وتوقيع الاتفاقيات النهائية.

كانت شركة أي بي كابيتال هي المالك المستفيد من أسهم بنك البحرين والكويت واسهم سوليدرتي. وفقاً لاتفاقية رهن الأصول بين بنك الإثمار وشركة أي بي كابيتال بتاريخ 21 يناير 2019، فقد رهنّت شركة أي بي كابيتال كامل مساهمتها المباشرة وغير المباشرة في بنك البحرين والكويت ش.م.ب ومجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب مقابل تسهيلات مرابحة من البنك. وفقاً للاتفاقية الموقعة في 7 يوليو 2022، قامت شركة أي بي كابيتال بتحويل هذه الأسهم المرهونة إلى البنك، للتسوية العينية الجزئية لتسهيل المرابحة، بقيمة إجمالية تبلغ 243 مليون دينار بحريني.

بعد الانتهاء من التحويل أعلاه، تم تحويل ملكية أسهم بنك البحرين والكويت وشركة سوليدرتي القابضة من قبل البنك إلى السلام، كجزء من الصفقة.

تمت تسوية مقابل بيع مجموعة الأصول من خلال تحويل بعض المطلوبات وحقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار في وحدة الأعمال المصرفية للأفراد في بنك الإثمار ش.م.ب (مقفل)، مما أدى إلى ربح قدره 29 مليون دينار بحريني بناء على القيم المتفق عليها للأصول والمطلوبات ("العمليات") كما في 7 يوليو 2022:

كما في 7 يوليو 2022	الأصول المحولة
	وحدة الأعمال المصرفية للأفراد
63,240	النقد والأرصدة لدى البنوك والبنوك المركزية
295,312	موجودات التمويلات
31,578	أدوات مالية استثمارية
142,785	موجودات مكتناة لغرض البيع
31,244	موجودات أخرى
5,449	موجودات ثابتة
569,608	المجموع
38,865	استثمار في شركة تابعة (نشاط تكافل)
188,516	استثمار في شركة زميلة (موجودات استثمارية)
796,989	مجموع الموجودات المحولة - أ
	وحدة الأعمال المصرفية للأفراد
35,272	الحسابات الجارية للعملاء
14,368	مبالغ مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية ومؤسسات أخرى
19,339	مطلوبات أخرى
68,979	مجموع المطلوبات
754,655	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
156	صافي الحركة في بيان الدخل الموحد المتعلقة بالموجودات والمطلوبات أعلاه من 1 إلى 7 يوليو 2022
823,790	مجموع المطلوبات المحولة - ب
2,211	دفعة الموازنة المقدر - ج
29,012	الربح المحتسب من التحويل (ب + ج - أ)

36. العمليات المتوقفة (يتبع)

تم تقييم الربح على الصنف البالغ 29 مليون دينار بحريني مبدئياً بالقيمة العادلة كما في 30 سبتمبر 2021. وفقاً لذلك، تم عكس الحركة في القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المحولة المرتبطة بالمعاملة من 1 أكتوبر 2021 حتى 30 يونيو 2022 كجزء من العمليات المتوقفة عن الفترة. فيما يلي صافي نتائج العمليات المذكورة أعلاه المتضمنة في البيانات المالية الموحدة.

الوصف	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
إجمالي الإيرادات	4,944
إجمالي المصروفات	(5,132)
	(188)
مخصص انخفاض القيمة - صافي	(111)
	(299)
شطب موجودات غير ملموسة منسوبة مباشرة لوحدة الأعمال المصرفية للأفراد	(9,426)
حركة القيمة العادلة من 1 أكتوبر 2021 إلى 30 يونيو 2022 لأنشطة الاستثمار والتكافل	(15,898)
تحويل احتياطات القيمة العادلة وصرف العملات الأجنبية إلى بيان الدخل الموحد لموجودات الاستثمار	2,226
	(23,397)
ربح محتسب عند التحويل	29,012
صافي الناتج من العمليات المتوقفة	5,615

تم إعادة تصنيف أرصدة لفترة المقارنة في بيان الدخل الموحد لتشمل هذه العمليات التي تم تصنيفها كعمليات متوقفة في عرض السنة الحالية.

صافي التدفقات النقدية من العمليات أعلاه المتضمنة في بيان التدفقات النقدية الموحد هو كما يلي:

خطوط التدفقات النقدية	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
صافي النقد من أنشطة العمليات	12,897
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار	(24,726)
صافي حركة النقد	(11,829)

38. أرقام المقارنة

قامت المجموعة بتعديل عرض بيان الدخل في عام 2023، ليتماشى مع ممارسات العرض في القطاع، وذلك لتحسين الثبات والمقارنة في العرض، وبالتالي فقد تم أيضاً إعادة تصنيف معلومات المقارنة لعام 2022 ضمن العناوين، دون أي تغيير في إجمالي الدخل وإجمالي المصروفات والربح للعام السابق. في عام 2022، تم عرض بيان الدخل لإظهار الدخل المكتسب من الموجودات الممولة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة، ومن مصادر الأموال الأخرى الممولة ذاتياً، بدلاً من إظهارها حسب الأصل. في عام 2023، تم إعادة عرض بيان الدخل ليعكس الدخل من فئات الموجودات المختلفة، كما تم جمعها في بيان المركز المالي، والذي كان أكثر تماشياً مع ممارسات القطاع للبنوك الإسلامية الأخرى. يكشف العرض الحالي الآن بوضوح في مقدمة بيان الدخل عن إجمالي الدخل المكتسب من الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة، وعن حصة المجموعة كمضارب.